



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور السياسة النقدية في مساندة السياسة المالية لتحسين
المستوى المعيشي في الجزائر ما بين 2000-2020

تحت إشراف:

من إعداد الطلبة:

كهد: قدوري طارق

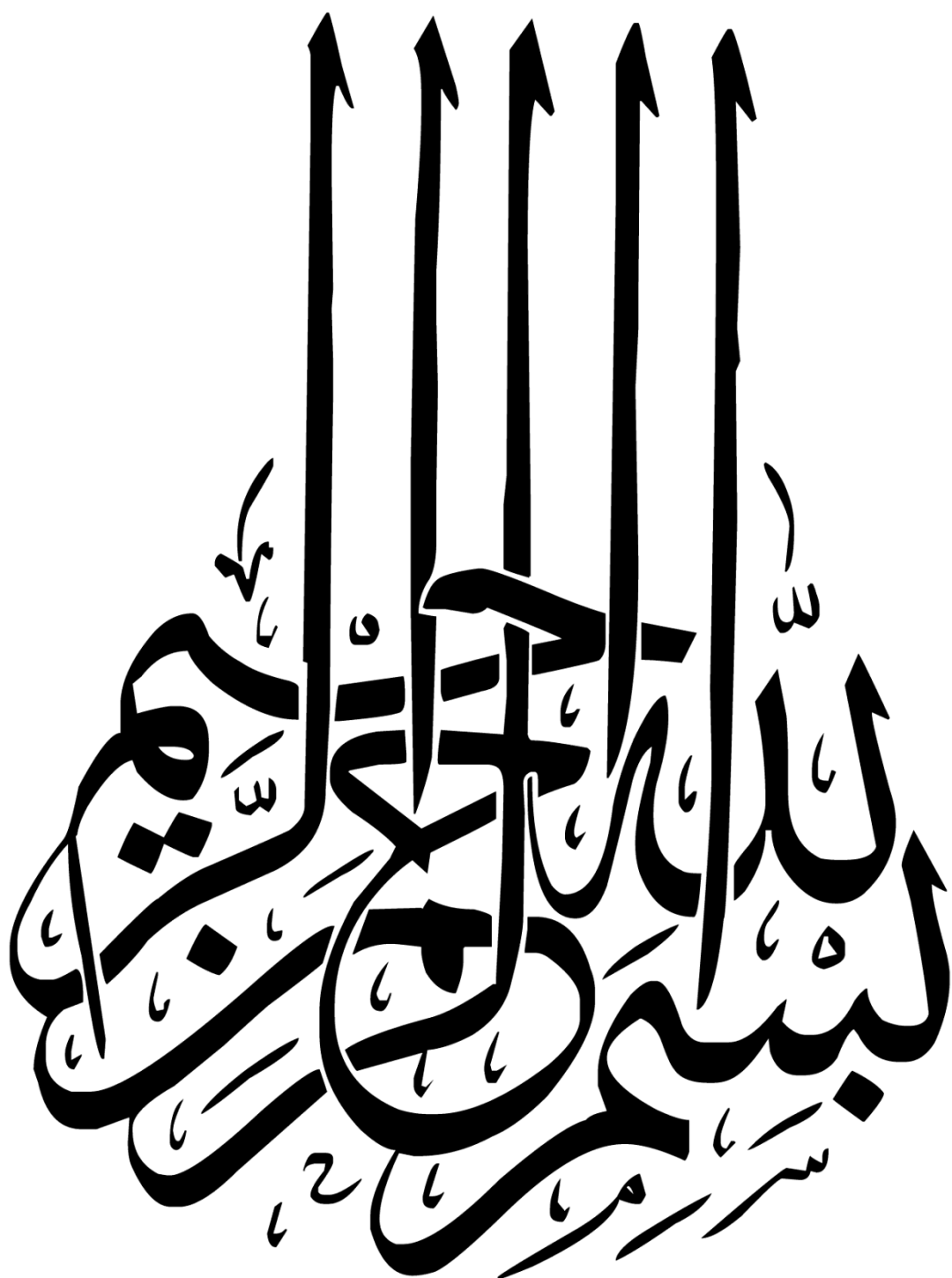
كهد: فقيري علي

كهد: ذهب يحيى

كهد: شكيمة عبد الغني

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د . نصر ضو
مشرفا و مقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د . طارق قدوري
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د . عبد الجليل شليق

السنة الجامعية: 2022/2021





الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم، فالشكر الكبير والأول والأخير إلى من يسر لنا ووفقنا حتى الآن، فلك الشكر والحمد ربي حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضى .

نتقدم في هذا المقام بالشكر والاحترام إلى والدينا الذين صبروا معنا طيلة مشوارنا الدراسي ودعمهم وتحفيزهم المتواصل لنا .
كما يجدر بنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان عظيم العرفان إلى أستاذنا الفاضل طارق قدوري على تأطيره لهاته المذكرة وعلى رحابة صدره وصبره علينا وعلى ما بذله من جهد عظيم ومتابعة وتسهيل كل العقبات خلال مراحل إنجاز هذا البحث، فكان النبراس الذي

أضاء طريقنا بفضل توجيهاته القيمة والتي نبع من خلالها هذا العمل .
ولا يفوتنا تقديم الشكر الجزيل والتقدير البالغ لزملاء الدراسة لمساعدتهم لنا ولمجهوداتهم المبذولة قصد إتمام هذا البحث على أكمل وجه .
كما تتسم دائرة شكرنا إلى كل أساتذتنا الأكارم الذين فتحوا لنا درب البحث والتعلم في مشوارنا

الدراسي من أول الطريق إلى آخره، لتنوير وفتح سبل العلم والمعرفة لنا، وإلى جميع زملائي وإلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد في إنجاز هذا العمل من البداية إلى غاية النهاية .

و نرجو الله أن يوفقنا بما فيه خير و صواب.





إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم

و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية

أهدي جهدي المتواضع إلى الذين رسموا معالم طريقي

إلى الخلق و العلم و الفضيلة

وإلى من وضع المولى سبحانه و تعالى الجنة تحت قدميها ،

ووقرها في كتابه العزيز ... أمي الحبيبة

إلى خالد الذكر الذي لم يتهاون يوما في توفير سبيل الخير

و السعادة لي ... أبي الغالي أطل الله في عمره

و إلى زوجتي الغالية التي كانت سندا معيننا لي

وإلى قرت عيني إبني الغالي يوسف

فقيري علي





إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلي رمز الوفاء و فيض العطاء

عند البلاء أمي ثم أمي ثم أمي

إلي من رفعت رأسي عاليا افتخارا به أبي

إلى شريكة الحياة زوجتي العزيزة

إلى قرّة عيني أبنائي

إلى الإخوة والأخوات وأبنائهم

إلى الأصدقاء

ذهب يجني





إهداء

إن قاطرة بحثي هذا قد مرت بالعديد من العوائق والصعوبات ،

وعلى الرغم من هذا فإنني حاولت أن أتخطاها

بفضل الله سبحانه وتعالى

وبفضلك انت والدي العزيز ...

إلى أمي الحبيبة ..وزجتي الغالية

وإلى قرة عيني ابني أحمد القايد سالم

أخواتي وجميع أصدقائي

الذين كانوا دائما بالنسبة لي العضد والسند

حتى أستطيع أن اكمل بحثي

إلى اساتذتي الاكارم

شكيمة عبد الغني



ملخص :

لقد احتاج الفكر الاقتصادي لزهاء عشر عقود مليء بعواصف الأزمات الاقتصادية كان لهوبها الأثر البارز في تغيير القناعات و الذهنيات المتشددة ، الرافضة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ ليتم بذلك رفع الحظر عنها ، وتوجيه سهام الانتقاد فقط إلى حجم هذا التدخل ، و الذي كان من أوجهه تذليل السياسات المالية و النقدية، التي تصبو لبلوغ عديد الغايات الاقتصادية. يعد النمو الاقتصادي من بين أهم ما تسعى السياسات المالية و النقدية في تحقيقه بفضل أدواتها المختلفة ، كما يعتبر بحق الميزان الذي يظهر سلوك الأمم للمنهج الصحيح نحو الرقي الإقتصادي و الاجتماعي ... من عدمه.

إن النقدية في سبيل تحسين المستوى المعيشي في الجزائر ، ضمن مساحة زمنية تشمل السنوات 2000 الى 2020 ؛ قد أثمرت جملة من النتائج ، منها ما هو مرتبط بالجزء النظري ، و منها ما هو متعلق بالجزء التطبيقي ؛ كما قدمت اختبارا للفرضيات المعدة مسبقا .

الكلمات الإفتاحية: السياسة النقدية –السياسة المالية-الناتج المحلي.

Summary

It took economic thought for nearly ten decades full of storms of economic crises to blow The prominent effect in changing the extremist convictions and mentalities, which reject state intervention in economic activity; In this way, the ban on it will be lifted, and criticism will be directed only at the size of this intervention, which was aimed at overcoming the financial and monetary policies, which aspire to achieve many economic goals.

Economic growth is among the most important things that financial and monetary policies seek to achieve thanks to their various tools, and it is rightly considered the balance that shows nations' behavior of the correct approach towards economic and social advancement... or not.

Cash is in order to improve the standard of living in Algeria, within a time space that includes years

2000to 2020; A number of results have yielded, some of which are related to the theoretical part, and some are related to the applied part.

Keywords: monetary policy - fiscal policy - GDP.

الفقرىس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
/	إهداء
/	فهرس المحتويات
أ-د	مقدمة العامة
الفصل الأول: أثر السياسة المالية والنقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
07	المطلب الأول: تطور مفهوم السياسة المالية
07	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية
07	الفرع الثاني: تطور السياسة المالية
10	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية و تطورها التاريخي
10	الفرع الأول: النفقات العامة
12	الفرع الثاني: الإيرادات العامة
18	الفرع الثالث: الموازنة العامة
21	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية وأثرها على تحسين المستوى المعيشي في الجزائر
21	الفرع الأول: أهداف السياسة المالية
22	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للسياسة المالية
26	المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية
26	المطلب الأول: تطور مفهوم السياسة النقدية
26	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية
26	الفرع الثاني: التطور التاريخي للسياسة النقدية
28	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
28	الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية
32	الفرع الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية
34	الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية
36	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية وأثرها على المستوى العام للأسعار
36	الفرع الأول: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

37	الفرع الثاني:الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
43	الفرع الثالث:قنوات إبلاغ السياسة النقدية
45	المبحث الثالث:التنسيق بين السياسة المالية والنقدية
45	المطلب الأول:التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية
45	الفرع الأول:مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
46	الفرع الثاني:التأثير المتبادل بين السياستين المالية و النقدية وإدارة الدين العام
49	المطلب الثاني:محددات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
49	الفرع الأول: التنسيق بين السياستين المالية و النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت و المرن
51	الفرع الثاني:درجة تطور و عمق الأسواق المالية المحلية كأحد محددات التنسيق بين السياستين المالية و النقدية
54	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	
56	تمهيد
57	المبحث الأول: مؤثرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.
57	المطلب الأول : النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.
57	الفرع الأول:مسار النمو الاقتصادي في الجزائر
59	الفرع الثاني : معدلات النمو الاقتصادي
61	المطلب الثاني : التضخم والمستوى العام لأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
64	المطلب الثالث : البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
65	المبحث الثاني: تطور مؤشرات السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2020
65	المطلب الأول: تطورالنفقات و الإيرادات في الجزائر خلال فترة2000-2020
65	الفرع الأول: النفقات العامة
70	الفرع الثاني: الإيرادات العامة
74	المطلب الثاني: تطورالكتلة النقدية وسعر الفائدة في الجزائر خلال فترة 2000-2020

74	الفرع الأول: الكتلة النقدية
80	الفرع الثاني: سعر الفائدة
83	المطلب الثالث: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة من 2000-2020
88	المبحث الثالث: أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
88	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة
88	الفرع الأول: متغيرات الدراسة
89	الفرع الثاني: نموذج الدراسة
90	المطلب الثاني: الاختبارات الحسابية
90	الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية
92	الفرع الثاني: العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين السلاسل الزمنية
97	الفرع الثالث: اختبار سببية فرانجر
97	المطلب الثالث: النتائج والتحليل
97	الفرع الأول: نتائج وتحليل وقع السياسة المالية والنقدية ومستوى المعيشة في الجزائر
98	الفرع الثاني: نتائج الدراسة القياسية
100	خلاصة الفصل الثاني
	الخاتمة العامة
/	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الجدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	الجدول رقم 01-02 أرقام النمو الاقتصادي في الجزائر	57
02-02	الجدول رقم 02-02 تطور النمو الاقتصادي ومعدلات النمو لإقطاعية في الجزائر 2001-2004	59
03-02	الجدول رقم 03-02 معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2009.	60
04-02	جدول رقم 04-02 معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2015	61
05-02	الجدول رقم 05-02 تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	62
06-02	الجدول رقم 06-02 تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	64
07-02	الجدول رقم 07-02 تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال 2000-2020	65
08-02	الجدول رقم 08-02:تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	71
09-02	جدول رقم 09-02: تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020	74
10-02	الجدول رقم 10-02:تطور هيكل مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020	77
11-02	الجدول رقم 11-02:تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020	78
12-02	الجدول رقم 12-02 تغير معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة 2000-2020	81
13-02	جدول رقم 13-02 أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي	86
14-02	جدول رقم 14-02 متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	89

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
63	الشكل رقم 01-02 تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	01-02
67	الشكل رقم 02-02 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال 2000-2020	02-02
72	شكل رقم 03-02 تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	03-02
90	شكل رقم 04-02 اختبار النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	04-02
91	شكل رقم 05-02 اختبار الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	05-02
91	شكل رقم 06-02 اختبار التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	06-02
92	شكل رقم 07-02 اختبار سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	07-02
94	شكل رقم 08-02 منحى النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	08-02
94	شكل رقم 09-02 منحى الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	09-02
95	شكل رقم 10-02 منحى سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	10-02
95	شكل رقم 11-02 منحى التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	11-02

مَقَامَة

المقدمة العامة:

القطاعات الاقتصادية ومنها أزمة 1986، والتي أجبرت على السلطات النقدية إعادة النظر في السياسة النقدية وفي إدارتها، ولقد شهدت كل من السياسة النقدية والمالية في الجزائر عدة إصلاحات هيكلية من خلال قانون 10.90 والأمر رقم 1103 والمتعلقين بالنقد والقرض والذان جاءا من أجل رسم سياسة نقدية صلبة ومستقرة، حيث نصا على إنشاء وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

انتهجت الجزائر ولازالت من أجل خلق تدابير كفيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و للحد من تنامي الضغوط و ذلك من خلال التعديلات الهيكلية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، كتوسيع دائرة تحرير الأسعار بما فيها التخلي عن دعم المواد الأساسية و ذلك بإتباع سياسة التقشف و ترشيد النفقات العمومية لدعم ميزانية الحكومة و خاصة في الآونة الأخيرة ، و سعت أيضا لتمويل و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و البنوك وكذا تطهيرها ، مع التخفيف من عبء المديونية الداخلية و الخارجية خلال فترة التصحيح الهيكلي الذي اعتمدته الحكومة الجزائرية.

2- إشكالية الدراسة:

عفرت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية كان الهدف منها معالجة ومواجهة الأزمات والصدمات التي تولدت عن النظام المنتهج والذي يركز على التخطيط المركزي. انتهجت السلطات العمومية السبيل والسياسات الاقتصادية لتجاوز عقبات الضغوط التضخمية، والارتفاع غير المرغوب في معدلات التضخم والارتفاع في المستوى العام للأسعار متبعة في ذلك برامج هادفة تتماشى مع التوجه الاقتصادي الجديد، حيث عرف الجهاز المصرفي، النقدي والمالي عدة إصلاحات وتطورات منذ الاستقلال، خاصة بعد دخول الجزائر فيما يسمى باقتصاد السوق فقد تم إتباع طرق وأساليب جديدة في التسيير من شأنها تسمح لسياسة النقدية السياسة المالية بأداء دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى.

ومنه يمكن طرح التساؤل على النحو التالي:

ما هو دور السياسة النقدية في مساندة السياسة المالية لتحسين المستوى المعيشي في الجزائر؟

وحتى نستوفي الإجابة عن هذا التساؤل الجوهري، علينا أولا الإجابة عن الأسئلة:

- ما هي أهداف السياسة المالية والنقدية؟
- ما هي المؤشرات الدالة على أن هناك نمو اقتصادي؟
- ما مدى أهمية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال سنوات الدراسة؟

3- فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** للسياسة النقدية والمالية دور فعال في التأثير على التحسين المستوى المعيشي في الجزائر؛
- **الفرضية الثانية:** أسهمت الإصلاحات التي شهدتها كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر في الحد من تفاقم معدلات التضخم وإحداث الاستقرار؛
- **الفرضية الثالثة:** السياسة النقدية أجدر وأصلح من السياسة المالية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالنسبة للاقتصاد الجزائري؛

4- تحديد الإطار المكاني والزمني لدراسة:

تم دراسة دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر، لأن هذا النوع من الدراسات متباين من دولة لأخرى أكانت متقدمة أو نامية، ومردده اختلاف حجم ونوع النظم الاقتصادية السائدة في كل دولة. أما من الناحية الزمنية، فتمتد الدراسة من سنة 2000 الى 2020 م.

5- أسباب اختيار الموضوع:

إن اعتماد هذا الموضوع يعود لعدة أسباب:

- الجدل الذي حام حول تطبيق السياسات المالية والنقدية، وفعاليتها في تحقيق أهدافها لاسيما النمو الاقتصادي.
- المرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الوطني، وتأثيرها على مسار السياسات المالية والنقدية بالنمو الاقتصادي.

- الرغبة في المساهمة بتقديم الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.
- الرغبة الشخصية والميول الكبيرين لمعالجة المواضيع ذات الدراسة القياسية (رياضية، إحصائية ...)
- كما أن موضوع الدراسة المعتمد بدرجة وثيقة بطبيعة الاختصاص.

6- أهمية الدراسة:

تعود هذه الأهمية كون الدراسة تتعلق بأكثر السياسات الاقتصادية استخداما ممثلة في السياسات المالية والنقدية؛ وهذا بالرغم من الجدل الذي طالهما، حول أي السياستين أدواتها أنجع في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومنها السعي لتحقيق معدلات نمو جيدة، كما تكمن الأهمية أيضا، للمكان والزمان الذي يغطيه هذا البحث، والمتعلق بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2000 م إلى 2020 م؛ هذه السنين تميزت بالتحول وعدم الاستقرار بالإصلاحات الاقتصادية.

7- أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث المقدم لتحقيق ما يلي:

. الإجابة على الإشكالية المطروحة، ألا وهي معرفة دور السياسة النقدية في مساندة السياسة المالية لتحسين المستوى المعيشي في الجزائر.

- . التطرق إلى موضوع لم ينل الجانب الكبير من اهتمام الأكاديميين.
- . محاولة الإلمام بظاهرة النمو الاقتصادي وجميع النظريات والمناهج المفسرة لها.
- . استعمال الجانب القياسي في الدراسة سينتج عنه الحصول على مؤشرات رقمية، يمكن تقديمها لواقعي السياسة الاقتصادية في الجزائر لتطوير الاقتصاد الوطني.

8- منهج وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل الإحاطة بالجانب النظري للدراسة؛ والاستعانة في التطبيق بالمنهج التجريبي، لتحليل وقياس العوامل المؤثرة في الظاهرة، ومن ثم التنبؤ بمسارها مستقبلا.

دراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حسب مقتضيات الإشكالية المطروحة في معالجة الموضوع، بحيث خصص الفصل الأول للجزء النظري، أما الفصل الثاني خصص للجزء التطبيقي من الدراسة، مع الإشارة أن كل فصل تسبقه مقدمة وتاليه الخلاصة وقسم كل فصل الى ثلاث مباحث وكل مبحث الى ثلاث مطالب حفاظا على التوازن العام في معالجة الموضوع.

الفصل الأول: أثر السياسة المالية والنقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد:

تعد السياسات المالية والنقدية أكثر الوسائل أهمية للسياسة الاقتصادية الكلية، والمعتمدة من قبل سلطاتها المالية والنقدية، هذه الأهمية لم تكن وليدة الصدفة، وإنما نتيجة لعدة مراحل مرت بها هاتين السياستين، فالיום تستخدم أدواتهما في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يلم به من كرب وأزمات، بشرط تحقيق التنسيق بين السياستين لما لهما من آثار متبادلة، بفضل سلسلة من الترتيبات والآليات المتخذة.

كل هذا وأكثر يخص بمزيد من التفصيل ضمن هذا الفصل، والذي يقوم على المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثالث: التنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

باعتبار السياسة المالية أحد أهم أوجه السياسة الاقتصادية العمومية، وكذا الباب الذي تلجه الدولة للقيام بأنشطتها الاقتصادية، فإنه من الضرورة بمكان استعراض هذه السياسة بجميع جوانبها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تطور مفهوم السياسة المالية:

إن دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتطوره في إطار علاقته بعلم المالية العامة، أوجب ارتباط الأخير بما يعرف بالسياسة المالية، هذا المصطلح هو ما سنحاول إدراك معناه وأيضاً خبايا تطوره التاريخي في الآتي:

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية:

السياسة المالية هي: "أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام أدواتها المختلفة، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".¹

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية:

لقد عرف علم المالية تطوراً مرادفاً للتطور الحاصل على دور الدولة، حيث مر بالمراحل التالية²:

أولاً: السياسة المالية في المجتمعات القديمة (التجارين والطبيين):

قديمًا نجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتمتا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار، منع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام، في حين لم يتعرضا لموضوع الضرائب أو الرسوم، وهو ما أقره توماس الأكويني ورفضه وأرسم ORASM، إذ وحسبه لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، ليكون أول من وضع معايير فرض الضرائب التي تعد من أهم مصادر التمويل في العالم الغربي³.

¹ وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، مصر، 1988م، ص 431.

² عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 322.

³ حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986، ص 164-167.

وفي عصر التجاريين اعتبر توماس مين Thomas Min الضرائب مصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة، حيث تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير، وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة محتكرة للتجارة الخارجية، وقد لقي هذا الفكر قبولا عند ويليام بيتي William PETTY الذي نادى أيضا بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده، وقصر دور الدولة فيها على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل والدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعطلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة¹.

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراط (LES PHISOCRATES) الرافضة لأفكار التجاريين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرا، حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي، أكد فرانسوا كيناي FRANCOIS Quesnay باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة، على توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع، وإعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، ليتوقف بذلك إسهام الطبيعيين في مجال السياسة المالية².

وعليه ومما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة، الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة انطلاقا من محدودية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما شبهها آدم سميث برجل الحراسة الليلي، فقد كانت النظرية المالية التقليدية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي، الذي يقوم على قانون ساي للأسواق، والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة: " العرض يخلق الطلب المساوي له عند مستوى التشغيل الكامل"، ومدلول اليد الخفية لآدم سميث، وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، لتتحصر بهذا وظائف الدولة في خدمات الأمن الدفاع والعدالة، مع توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات، دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، أضف إلى أنه لا تأثير لتغيير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقصان على الطلب الكلي، الناتج والمستوى العام

¹ عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 159-161.

² جورج ناهمانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1997، ص 81.

للأسعار نظرا لأثر الإزاحة، إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي الى رفع سعر الفائدة، بما يكفي لخفض مساوي للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص (لزيادة الادخار)¹.

وظلت أسس السياسة المالية السائدة، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرض اقتصاديات الدول المعتمدة للأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات والأزمات، خاصة في سنوات العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي، ما هدم ركائز الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية، وهياً المجال لظهور الأفكار الكينزية ولسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي².

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكينزي:

يعد كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بهدف الحد من الآثار الكارثية التي أفرزتها أفكار النظرية الكلاسيكية، والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، حيث ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في مستوى التوازن للدخل الوطني، لاعتقاده بأن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات، ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل³.

وحسب كينز دائما، فإن الدخل الوطني التوازي يتحقق عند تقاطع كل من منحني الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازي قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي يرى كينز أهمية ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين الإنفاق الحكومي والضرائب، للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق، لأن الاقتصاد القومي أساسا غير مستقر ولا يتصف بالتصحيح الذاتي دائما⁴.

لنتخلى السياسة المالية عن قواعدها التقليدية وتصبح وفقا للمفهوم الكينزي: "مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي"، لذلك اطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 40.

² سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، مصر، 1994، ص 202-206.

³ حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 18.

⁴ محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 178.

عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل¹.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية و تطورها التاريخي :

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية: الأولى هي " النفقات العامة"، الثانية هي "الإيرادات العامة"، خصوصاً الضرائب بجميع أنواعها، أما الثالثة فهي " الموازنة العامة للدولة"، حيث سنسلط الضوء على كل أداة وفق ما تتطلبه، في ما يلي:

الفرع الأول: النفقات العامة:

أولاً: مفهوم النفقات العامة:

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"².

ثانياً: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها:

وتبين هذا من خلال الدراسة التي أجراها الألماني "أدولف فاجنر" بخصوص تطول الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حيث صاغ القانون الاقتصادي (قانون فاجنر)، والذي يشير إلى أنه: "كلما حقق معدل معين من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع باتساع نشاط الدولة (نامية أو متقدمة)، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي"،

وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترجع الى ما يلي³:

1. الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام:

-انخفاض قيمة النفود

¹ عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979، ص 146.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 55.

³ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 53-56.

- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية.

- التزايد السكاني.

- التوسع الإقليمي.

2. الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

- زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

- اتساع الدور الاجتماعي للدولة.

- تغيير الدور السياسي للدولة.

- أثر الحرب.

ثالثاً: أنواع النفقات العامة:

تقسم النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية:

1. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة، لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة وتؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني، أما النفقات التحويلية فهي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع، دون أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل إعادة توزيعه فقط، لأن هذه النفقات ليس لها مقابل مباشر، وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على معايير وهي¹:

- معيار المقابل المباشر.

- معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي.

- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع.

¹ أمين رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص 92.

2. النفقات العادية والنفقات غير العادية:

في الحقيقة يعود سبب تقسيم النفقات على عادية وغير عادية إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء الى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي)، وهناك عدة معايير للفرقة بين النفقات العادية وغير العادية هي:

- الانتظام والدورية¹.
- طول فترة الإنفاق.
- معيار توليد الدخل.
- معيار الإنتاجية.
- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني.

3. التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

هناك ثلاثة أنواع للنفقات تتدرج تحت التقسيم الوظيفي، وهي²:

- النفقات الإدارية للدولة.
 - النفقات الاجتماعية للدولة.
 - النفقات الاقتصادية للدولة.
- الفرع الثاني: الإيرادات العامة:
- أولاً. مفهوم الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة لتغطية الإنفاق العام خلال فترة

¹ علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1997، ص 25.

² السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 78-80.

زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والمالية¹.

ثانياً: أنواع الإيرادات العامة:

تتعدد أنواع الإيرادات العامة وتتنوع لتشمل التالي:

1. الإيرادات الاقتصادية:

1.1 إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يقصد بأموال الدومين: "الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة، سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة"².

2.1. الثمن العام:

يعرف الثمن العام بأنه: "مبلغ يدفعه بعض الأفراد اختياريًا مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات مرافق السكك الحديدية، مترو الأنفاق، المياه..... الخ"³.

2. الإيرادات السيادية:

1.2. الرسوم:

الرسوم هي: "مبالغ تحصلها الحكومة من بعض الأفراد مقابل خدمات من نوع خاص تؤديها لهم، أو مزايا تمنحها لهم مثل أموال رسوم استخراج جواز السفر وغيرها"⁴.

2.2. الضرائب:

حيث تعرف الضريبة: "بأنها اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، تبعاً لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات،

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 63.

² زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994، 95.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 64-65.

⁴ زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971، ص 135.

وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، مالية.....الخ، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك¹.

1.2.2. تقسيمات الضرائب:

يمكن في هذا المجال الاتفاق على التقسيمات التالية²:

1.2.2.2. الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:

في العصور الوسطى كانت تسمى الضرائب على الأفراد ضريبة الرؤوس، ومن مزاياها تناسبها مع طبيعة العصور التي فرضت خلالها، وسهولة فهمها وجبايتها وكذا عدالتها وصعوبة التهرب منها، لكن بعد ظهور النظام الرأسمالي وسيادة الحرية الاقتصادية، ظهرت الضرائب على الأموال وأصبحت هي الأساس، بعد أن أصبحت الأولى عاجزة عن مد الدولة بما تحتاج إليه، بل وفقدت عدالتها.

2.2.2.2. الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية:

الضرائب التوزيعية هي تلك التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي، على أن توزع تكاليفها على الممولين تبعاً لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة، أما الضرائب القياسية فهي تلك التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي.

3.2.2.2. الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

من المستحيل نقل عبئ الضرائب المباشرة، ودافعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل)، وتفرض دورياً (سنوياً) على المركز المالي للممول الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة، ويتم تحصيلها بناء على أوراق وقوائم اسمية يوضح فيها اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة عليه. أما ما يخص الضرائب غير المباشرة فيمكن نقل عبئها، فدافع الضريبة هو الذي يتحملها (الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات)، كما وتتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة، ونوع العنصر الخاضع ومدى توافر أو انعدام المنافسة، وغالباً ما تفرض على وقائع خاصة أو أعمال متقطعة (كالاستهلاك، التداول، الإنتاج والاستعمال)، ويتم تحصيل الضرائب غير المباشرة دون الحاجة على

¹ علي لطفي، أصول المالية العامة، مرجعه سابق، ص 61-63.

² علي زغود، المالية العامة، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 187-208.

إصدار قوائم ودون البحث عن حالة الممول الشخصية، وإنما يتم تحصيلها عند حدوث وقائع معينة كإنتاج سلعة أو استيرادها أو بيعها للمستهلك.

4.2.2.2. الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

الضرائب العينية لا تراعي مصدر الدخل، وتصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله (دخل أو ثروة) مهما بغت قيمته، وتفرض دون مراعاة ظروف الممول الشخصية بسعر موحد (ضرائب نسبية) على إجمالي الدخل أو رأس المال، أما الضرائب الشخصية فتأخذ مصدر الدخل في الاعتبار، وتعدد بتعدد مصادر الدخل (العمل، رأس المال والعمال)، ولا تصيب كل الدخل أو الثروة وإنما تترك للممول قدرا يسمح له بتحقيق الحد الأدنى للمعيشة أو حد الكفاف، وتفرض عادة بأسعار متزايدة (تصاعدية)، ولا تفرض إلا على الصافي فقط، أي أنها تأخذ في الاعتبار تكاليف الحصول على الدخل وأعباء الديون.

5.2.2.2. الضريبة الموحدة والضرائب النوعية:

الضريبة الموحدة تغطي الإيرادات التي يحصل عليها الممول في وعاء واحد وتفرض سعرا معينا، وهي ناجحة أكثر في الدول المتقدمة، لتتميز بالاقتصاد في نفقات الجباية وتحقيق العدالة الضريبية، وتمكن من معرفة الضريبة المستحقة بسهولة، فيما الضرائب النوعية تفرض على كل مصدر من مصادر الإيراد والدخل التي يحصل عليها الممول، كل على حدا وبسعر معين، ومن مزاياها أنها يمكن أن توفر حصيلة معقولة وخاصة في الدول النامية التي تكثر فيها ظاهرة التهرب الضريبي، لكن من عيوبها ارتفاع تكاليف جبايتها.

3. الإيرادات الائتمانية:

وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين: الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى، والثانية عندما يكون للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين، لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية¹:

¹ عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 72-75.

1.3. مفهوم القروض العامة:

يمكن تعريف القروض العامة بأنها: "مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة بفوائدها طبقا لشروط القرض"¹.

2.3. أنواع القروض:

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي:

1.2.3. تقسيم القروض من حيث حرية المكتتب:

1.1.2.3. قروض اختيارية:

هي القروض التي يكتتب فيها طوعية الأفراد والهيئات الوطنية العامة والخاصة.

2.1.2.3. قروض إجبارية:

هي تلك القروض التي يكتتب فيها جبريا الأفراد والهيئات الوطنية العامة والخاصة، علما أن هذا النوع من القروض يكون داخليا فقط.

2.2.3. تقسيم القروض من حيث فترة السداد:

1.2.2.3. قروض قصيرة الأجل:

فترة سدادها لا تزيد عن خمس سنوات، وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة، ولها صورتان هما:

- **حالة العجز النقدي:** وهنا يكون توازن الميزانية متحققا لكن بعض الإيرادات متأخرة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى السندات القصيرة.

- **حالة العجز المالي:** في هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى، وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

¹ مروان عطوان، الأسواق المالية والتغذية، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 1993، ص 129-134.

3.2.2.2. قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من ثلاث إلى عشر سنوات.

3.2.2.3. قروض طويلة الأجل: هي تلك التي تزيد مدتها عن عشر سنوات، وتعتمد آجال القروض على حالة السوق والمدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال ومركزها المالي، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض.

3.2.3. تقسيم القروض من حيث مصدرها:

1.3.2.3. القروض الداخلية:

القروض الداخلية هي القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليم الدولة، ويؤدي هذا النوع من القروض إلى إعادة توزيع الدخل.

2.3.2.3. القروض الخارجية:

وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية، أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي، وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميزان المدفوعات، وهي على عكس القروض الداخلية من حيث أنها:

-تؤثر في الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار، غير أنها تؤثر بالنقص عند السداد.

-تحسن من سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار، ولكنها تعمل العكس عند السداد.

-القرض الخارجي يمكن أن يؤدي إلى تدخل الجهة الدائنة في شؤون البلاد المدينة، سواء كانت هذه الجهة إحدى البلدان الأجنبية أو منظمة دولية.

الفرع الثالث: الموازنة العامة للدولة:

أولاً: مفهوم الموازنة العامة:

يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها: "تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لسنة مالية مقبلة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"¹.

ثانياً: القواعد الأساسية للموازنة العامة:

يمكن قول إن الفكر المالي استقر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي²:

1. قاعدة السنوية:

وتستلزم هذه القاعدة أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم العمل بها هي مدة عام، وهذا أنسب للمراقبة على الإنفاق العام من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى، وفي الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل، تكون موازنتها لمدة عام، ارتباطاً بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية.

2. قاعدة الوحدة:

وتقتضي هذه القاعدة إدراج إيرادات ونفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة في موازنة عامة واحدة، ورغم ذلك فإن عدداً من الحكومات تهدف إلى تفادي الرقابة البرلمانية، وتخرج عن هذه القاعدة لتنشئ موازنات مستقلة تماماً لبعض أوجه النشاط.

3. قاعدة الشمول:

¹ حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2003، ص 109-110.

² المرجع نفسه، ص 111-115.

تستلزم هذه القاعدة أن تدرج الإيرادات والمصروفات جميعها، مهما قل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما، كما لا تجوز المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لوزارة أو مصلحة ما.

4. قاعدة عدم التخصيص:

وتقتضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة، تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.

5. قاعدة التوازن:

وتشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع إيراداتها، وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة.

ثالثاً: المراحل المختلفة للموازنة العامة:

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة، وتنقسم من حيث الإجراءات إلى أربع مراحل هي¹:

1. مرحلة الإعداد والتقدم بها إلى السلطة التشريعية:

يتم إعداد مشروع الموازنة العامة عن طريق وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية أو الخزانة، حيث تعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء، ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان لاعتماده وإقراره، وهناك أسلوبين يتبعان في تقدير أرقام الموازنة العامة، الأول يأخذه في اعتباره ما تم إنجازه في العام الماضي والتغيرات المتوقعة استناداً إلى تقديرات المسؤولين أو برنامج الحكومة، أما الثاني يستند تقديرات الموازنة من الخطط التي نفذت بالفعل.

2. مرحلة اعتماد الموازنة العامة:

لا يعتبر مشروع الموازنة العامة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية، ويمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 50-52.

3. مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

تتولى الحكومة تحصيل الإيرادات المقدرة في الموازنة، والإنفاق على أوجهه الموجودة بها، وفتح الحسابات اللازمة لذلك.

4. مرحلة الرقابة:

الرقابة على الموازنة ضرورية بسبب ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للرقابة وفقا للجهة التي تقوم بذلك، حيث توجد رقابة السلطة التنفيذية للتأكد من سلامة تنفيذ الإجراءات المالية، ورقابة السلطة التشريعية والتي تتم عادة عن طريق جهاز ينشئه البرلمان لهذا الغرض، إضافة إلى الرقابة السياسية والشعبية وتمارسها النقابات والمنظمات السياسية.

رابعاً: هيكل الموازنة العامة وأسس تبويبها:

يمكن القول إن تبويب وتقسيم الموازنة العامة يتوفر على معايير عديدة، لعل من أهمها¹:

* قد يكون هناك تقسيم حسب الأساس الإداري، وبالتالي يتم ترتيب بنود الموازنة حسب الوزارات والمصالح والمؤسسات، وهذا التقسيم يستمد أهميته من تنفيذ الموازنة وما يرتبط به من مراقبة إدارية داخل الحكومة.

* وقد يكون التقسيم حسب الوظيفة وينطبق على النفقات أكثر، فتقسم إلى الوظائف المختلفة التي يخدمها مثل التعليم، الصحة والأنشطة الأخرى، ويعتبر هذا التقسيم ذا أهمية كبيرة لتحقيق التوازن بين البنود المختلفة في الموازنة، من زاوية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة.

* من زاوية التقييم آثار الموازنة العامة على الاقتصاد القومي، يجب أن يكون هناك تقسيم حسب النوع، أي يقسم الإنفاق مثلاً إلى مجموعات مثل: تحويلات المستهلكين، شراء وخدمات لأغراض استهلاكية، شراء سلع وخدمات لأغراض استثمارية، ويمكن أن يساعد ذلك على التعرف على الآثار الاقتصادية الكلية لموازنة معينة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 52-53.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية وآثارها على تحسين المستوى المعيشي في الجزائر:

تعمل السياسة المالية على تحقيق جملة من الأهداف المختلفة، بفضل اعتمادها على أدواتها سابقة الذكر، والتي ينجم عن استخدامها جملة من الآثار، كل ذلك يمكن استعراضه في:

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية:

تعمل السياسة المالية على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية¹:

أولاً: التوازن المالي:

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلاً أن يتسم النظام الضريبي بالتلاؤم وحاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضاً أن لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وما إلى ذلك.

ثانياً: التوازن الاقتصادي:

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ويتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول على أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع على التدخل المباشر وإن تقصر نشاطها على توجيهه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي على تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 44-46.

ثالثا: التوازن الاجتماعي:

المعنى من التوازن الاجتماعي هو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد، في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية من توزيع المنتجات على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة والمساواة.

رابعا: التوازن العام:

التوازن العام هو التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول على هذا الهدف وأهمها الضرائب، القروض، الإعانات، الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

هذا مع ملاحظة انه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف (وقد لا يمكن تجنبه)، لذلك يؤخذ بعين الاعتبار الترتيب المنطقي للأهداف المذكورة، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية الى تحقيق التوازن العام أولاً، ثم تسعى الى توفير التوازن الاقتصادي، ليلي ذلك التوازن الاجتماعي (على شرط أن لا يخلى هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج)، أخيراً الهدف المالي وتبدير موارد الدولة على أحسن وجه، مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للسياسة المالية:

أولاً: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام:

تتعرض النفقات العامة بآثارها على حزمة من المؤشرات الاقتصادية، يمكن ان نسوقها في الآتي¹:

1- الأثر المباشرة للإنفاق العام على الناتج الوطني:

يؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من النواحي التالية:

- زيادة القدرة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، ومنه الزيادة في الإنتاج والناتج الوطني.

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 60-62.

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا في زيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم، الصحة، الثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج الوطني. - يؤدي الى زيادة الطلب الفعال.

2- الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني:

يؤثر الإنفاق العام من عده جوانب لعل من أهمها:

-عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية(الدفاع، الأمن، التعليم...)، وشراء سلع استهلاكية(ملابس، مستلزمات وأدوية...) فإنها تسهم في زيادة الاستهلاك الوطني.

- عندما تقدم الدخول في شكل أجور، مرتبات، فوائد مدفوعة لمقرضيها أو إعانات داخل عيني، فان ذلك يؤدي الى زيادة الاستهلاك الوطني.

3- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القومي:

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك، والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي الى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، وأيضا هناك الأثر غير المباشر المتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي يعني إن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي الى زيادات متتالية في الاستثمار، وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دوره الدخل.

4-الأثر على الادخار الوطني:

عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك فان ذلك يؤدي الى انخفاض الادخار القومي ويؤثر على الاستثمار بالسالب، ومن ثم يؤثر على الإنتاج بالسالب، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي، هذا بالإضافة الى انه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل اكبر من الإيرادات، فان الأثر سيكون سالبا على الادخار القومي والعكس صحيح.

5- اثر الإنفاق العام على توزيع الدخل:

ويؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل من خلال:

- التدخل في توزيع الدخل الأول بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل، عن طريق النفقات الحقيقية وتحديد مكافئات عوامل الإنتاج.

- إجراء تعديلات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية على التوزيع الأولي في ما يسمى بإعادة توزيع الدخل الوطني، أي بين الأفراد بصفتهم مستهلكين، وتتم هذه التعديلات من خلال النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط أو الأقاليم الجغرافية.

6- أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي:

حيث يمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الإنفاق الاستثماري، جراء الزيادات في التراكم الرأسمالي ومن ثم الاستثمار، والعكس صحيح.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

لما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، و أفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، تعين علينا ان نتعرف وفي عجلة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى¹:

1- الأثر على الاستهلاك والإنتاج:

إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنه انخفاض في الاستهلاك والإنتاج، مما يؤدي الى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية، فيؤدي لانخفاض الاستهلاك دون أن ينعكس على مقدرة الأفراد في الإنتاج.

2- الأثر على الادخار والاستثمار:

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، كذلك فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي الى نقص الادخار، وتقليل استعداد الأفراد للاستثمار، غير أن فرض

¹ عبد الكريم صادق بركان، عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، 1973، ص 173-187.

الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما فرضها على السلع الضرورية فينقص من الادخار الاختياري.

ومن ناحية أخرى، فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي، وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد، نتيجة زيادة التوزيعات وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار، كما أن الأموال المودعة بالبنوك إذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها أما زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

3- الأثر على إعادة توزيع الدخل:

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيهها إلى الخدمات العامة، يؤدي لإعادة توزيع الدخل بطريقه أقرب من العدالة (مع التحكم في ظاهره التهرب)، إما في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهي تؤدي إلى سوء توزيع الدخل، والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

4- اثر الضرائب على كسب العمل:

في دراسة اثر الضرائب على طلب العمل نميز حالتين:

- الأولى عند فرض ضريبة على أصحاب الدخل المحدودة، فهذا يقدر يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية، لتعويض ما اقتطع منه كضريبة.

- أما الحالة الثانية فتخص أصحاب الدخل المرتفعة (المهن الحرة مثلا)، فإذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة، قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقا. وما هو جدير بالذكر في الأخير، إن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحدا، فكل ضريبة لها تأثيرها وفقا لظروف فرضها.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ منها المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسه النشاط الاقتصادي من جهة الأخرى.

المطلب الأول: تطور مفهوم السياسة النقدية:

لدراسة السياسة النقدية، لابد من تحديد مفهوم ضابط لمصطلحها، ومن ثم التعرف على المراحل التي مرت بها، خلال تطورها عبر العصور و الأحداث الاقتصادية، وهو ما سيتم استعراضه في ثنايا هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية:

يقصد بالسياسة النقدية أنها: "مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية، ومنه على سلوك الأعوان المصرفية لتحقيق جميع أهدافها"¹.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للسياسة النقدية:

يمكن تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية في ما يلي:

أولاً: المرحلة الأولى:

تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع الحيادية للنقود والتي لا اثر لها في الحياة الاقتصادية كما رأى جون باتيست ساي (وهو احد أعمدة الفكر الكلاسيكي)، لكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية، ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمه النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل. وقد كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيمة سنة 1929م الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار، التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحه التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة، وما خلفته

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص

حينها من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم، اثبت عدم قدره السياسة النقدية وعجزها آنذاك للخروج منها¹.

ثانيا: المرحلة الثانية:

شهدت هذه المرحلة ظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، والذي حاول تقديم حلول لأزمة 1929م، حيث أعطى دورا أكبر للدولة بفضل السياسة المالية أولا فالسياسة النقدية ثانيا (نظر كينز إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية)، وهذا لاعتماد كينز في بنائه لنظريته الاقتصادية على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، تشكيكه في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات وعلاجه لداء الاحتكار بداء التضخم، كل هذه الإجراءات ساهمت في الخروج من أزمة الكساد العظيم، والولوج في أزمات واختلالات وقفت فيها النظرية الكينزية عاجزة².

ثالثا: المرحلة الثالثة:

خلال هذه المرحلة تراجعت أهمية السياسة المالية لظهور عديد النقائص فيها، حيث تأكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، ما دفع بعض الدول المتقدمة سنة 1951م، للرجع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاديات الوطنية، لتظهر بذلك موجة النقديين بزعامة ملتون فريدمان، والتي حركت ساعة الفكر الاقتصادي للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقود. هذه التغيرات عملت في مرحلة تالية على تكريس نكسة النقديين مجددا، نتيجة تراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة، بالرغم من تراجع التضخم.

رابعا: المرحلة الرابعة:

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسات المالية والنقدية، خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، حيث أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر، الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر، لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى للخروج من الأزمات

¹ ماجد فايق جندى، السياسات النقدية في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1982، ص 142.

² يوسف كمال، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1996، ص 10.

الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكل منها فعاليتها في الطرف الاقتصادي السائد المناسب لها¹.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية:

يقصد بأدوات السياسة النقدية: "مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تنظيم وتوجيه الائتمان، وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي إلى تحقيقها"، وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى:

الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

أولاً: معدل إعادة الخصم:

1. مفهوم سياسة معدل إعادة الخصم:

معدل إعادة الخصم هو: " سعر فائدة يتحصل عليه البنك المركزي، مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية سبق للبنوك التجارية خصمها من عملائها، ويسمى أيضاً سعر البنك"².

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، حيث كان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847م، ليصبح تدريجياً خلال هذه الفترة الملجأ الأخير للإقراض، ثم في فرنسا سنة 1857م، فالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913م، أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 01/01/1972 م.

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر، إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي³:

-السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (مثلا 90 يوما)، وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (وجود ثلاثة توقيعات: للساحب، للمسحوب عليه والمستفيد) كالكمبيالات.

-سندات الخزينة التي يشترط أن تكون ذات أجل محدد.

¹ عصام الدين فؤاد أحمد، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1989، ص 4-5.

² عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المرق، الأردن، 1999، ص 397.

³ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص 224.

-أوراق مالية ممثلة لقروض متوسطة الأجل.

-سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل.

-سندات محركة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

2. تأثير سياسة معدل إعادة الخصم:

إن لمعدل إعادة الخصم دور في التأثير على المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو بالنقصان، فبرفع البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم مثلاً، فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة، مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لارتفاع تكلفة الاقتراض، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية زمن ثم انكماش حجم المعروض النقدي، إن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي أيضاً إلى تشجيع أصحاب الادخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية، للحصول على معدل فائدة مرتفع، ما يؤدي لتراجع الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار. ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب، بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية، إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز، كما يمكنه أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضاً¹.

3. فعالية سياسة معدل إعادة الخصم:

إن فعالية سياسة معدل إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها:

-مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص، وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.

-مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة، بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية.

-مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

¹ محمد خليل برعي، عبد الهادي سويقي، النقود والبنوك، مكتبة تحفة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1984، ص 118.

وفي الوقت الحاضر يبقى لمعدل إعادة الخصم أثره المعنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تأخذه بعين الاعتبار، أي ان هذه السياسة أصبحت مؤشرا للبنوك التجارية على اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان¹.

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة:

1. مفهوم سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بالسوق المفتوحة: "تدخل البنك المركزي في السوق المالية والنقدية، ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، وحتى الذهب والعملات الأجنبية، بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة"².

وكان أول استخدام لها في بنك إنجلترا سنة 1931م، كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالا، ليصبح مع الوقت تطبيق هذه العملية الطريقة الرئيسية للسيطرة على الائتمان.

2. تأثير سياسة السوق المفتوحة:

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية نقدا من البنوك التجارية، سيرفع من الاحتياطيات النقدية لديها، وبالتالي تقوم البنوك التجارية بعمليات الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض سعر

الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية؛ أن انخفاض سعر الفائدة يرفع من حجم الاستثمار الدخل و العمالة، كل هذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، والعكس صحيح في حالة التضخم.

3-فعالية سياسة السوق المفتوحة:

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى الى للتنمية، ومن ثم فان الالتجاء الى هذه السياسة أمر مستحيل في معظم الأحيان، وسبب ذلك هو ضيق أو

¹ أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، 1973، ص 441.

² باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة بتصرف عبد اللطيف منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 250.

انعدام الأسواق النقدية والمالية وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذون الخزينة فيها، مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق، مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية.¹ أضف إلى ذلك أنه في حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من دخول البنك المركزي السوق مشترياً للسندات، فبرغم من ارتفاع الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وازدياد مقدرتها الإقراضية، فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيراً للخروج من ظروف الانكماش، بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملاً محفزاً للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة.

ثالثاً: سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجمالي:

1- مفهوم سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجمالي:

نسبة الاحتياطي الإجمالي هي: "إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة، على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، الذي يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم، لتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك."²

وظهرت هذه الأداة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادية في سنتي 1933 م و 1935 م، وقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض.

2- تأثير سياسة الاحتياطي الإجمالي :

إن المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة، أو احتياطيات نقدية مصدرها الودائع التي يستقبلها من عملائه، وحتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة، يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية، لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، والتي تحدد من طرف البنك المركزي؛ فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية، فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي، وأحياناً يتوصل الأمر به إلى زيادة رفع هذه النسبة، إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض، مما يؤثر على حجم النقود

¹ محمد زكي شافعي، النظم المصرفية في البلدان المتخلفة اقتصادياً، رسائل في التخطيط القومي رقم 49، لجنة التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 1957 م، ص 28.

² محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978 م، ص 299.

المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، والعكس صحيح في أوقات الكساد.¹

3-فعالية أداة الاحتياطي الإجباري:

عند تقييمنا لفعالية ونجاح أداة الاحتياطي الإجباري، نستخلص ما يلي:

فعالية هذه الأداة شديدة في أوقات التضخم، أما في أوقات الكساد فهي ضعيفة الفعالية في تشجيع طلب القروض، بسبب انتشار الكساد نفسه، ولذلك يجب ان يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.²

تعتبر هذه الأداة غير مرنة، لأنها تعامل البنوك الكبيرة و الصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات من عدمه.

إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها، لذا هناك مطالبة بتنشيط هذه النسبة، حتى تكون البنوك التجارية والبنك المركزي متعاونة على تنفيذ وإنجاح السياسة النقدية المرغوبة والمسطرة.

ورغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجباري، من قلة المرونة وضعف فعاليتها، إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية، وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة.³

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

يأتي استخدام الأدوات الكيفية أو النوعية للتأثير على اتجاه الائتمان، وليس حجمه الكلي؛ وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها في أداتين هما:

¹-محسن احمد محمد الحضيبي، التضخم الهيكلي في الدول الافريقية، جمهورية غانا، حالة دراسية، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1984 م، ص 411-413.

²-علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998 م، ص 195.

³-عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية، مصر، العدد 355، يناير 1974 م، ص 16.

أولاً: سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة الى :تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني، وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان.

وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر، كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك انكلترا ،ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طالب للقرض فقط، بل يمكنها أيضا تقييد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل ،وكذا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم.

ففي ظروف التضخم يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية ،والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم؛ أما عندما ينتشر التضخم بحدة فان الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قروض إجبارية ،فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك، أو تحديد معدل نمو القروض ،وعادة ما تكون سياسة تأطير القروض مرفوقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات العمومية ،تشجيع الادخارات ،إصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة؛ وقد استخدم هذا الأسلوب لأول مرة كإجراء مضاد للتضخم بشكل خاص في فرنسا سنة 1948 م.¹

وبشكل عام لم يحقق نظام تأطير القروض في البلدان التي طبقته الضبط المطلوب للقروض (القروض للاقتصاد الوطني، القروض للخزينة) وهذا يعود لما يلي:²

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.

- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.

- المعالجة الانتقائية أي لم يعد فقط ضابطا كميا بل نوعيا.

- لجوء المشروعات الى الاقتراض فيما بينها أو الى إصدار سندات دين أو حتى الى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

¹ -فتح الله وليلة ،الاقتصاد السياسي ،توزيع المداخليل ،النقود و الائتمان ،دار الحداثة،بيروت،لبنان، 1981 م، ص 422.

² -وسام ملاك ،مرجع سابق ،ص 256.

ثانيا: السياسة الانتقائية للقرض:

للقيام بسياسة تأطير القرض، يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي:

-تسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد القروض المتعلق ببعض أنواع التمويلات.

-فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها.

-سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث تخفض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لحد معين.

-وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي للتقليل من التضخم في الاقتصاد.

-تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية.

-اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في منح القروض، عندما تتجاوز القروض حدا معينا.

-متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد.

ويكن القول بشكل عام، إن هذه الأدوات الكيفية تستعمل لتجنب التأثير الشامل الذي تخلفه الأدوات الكمية، وبالتالي فهي تقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة، ومنحها لقطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني، ولهذا تتفاوت فعاليتها في التأثير على توزيع القروض بين الأنشطة المختلفة.

الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

قد لا تكون الأدوات سابقة الذكر (من أدوات كمية وكيفية) كافية في بعض الظروف، لعدم نجاحها في الوصول الى التأثير المطلوب على كمية القروض أو كيفية توزيعها، ومن ثم فإن لدى السلطات النقدية إجراءات أخرى مباشرة تسمى بالرقابة المباشرة، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

*فيها أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي، وتضع سقوفاً انتمائية متعلقة بكل قطاع اقتصادي؛ كما أن البنوك ملزمة بتقديم تقارير دورية عن القروض الممنوحة لهذه القطاعات، لتتم دراستها من قبل البنك المركزي، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقوم بتقديم إنذارات للبنوك التي لم تطبق التوجيهات، وقد يصل الأمر إلى حد اتخاذ عقوبات ضدها.

*يسعى راسمو السياسة النقدية إلى التأثير في المؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأدبي، وتتمتع البنوك المركزية العريقة والرائدة بهيئة كبيرة في النظام المصرفي، ما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب، لتغيير اتجاه هذه المؤسسات إلى الاتجاه المطلوب إتباعه لتنفيذ سياسة نقدي معينة.

*كما يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية مجتمعة، أو لأي بنك على انفراد، بقصد إجبارها لاتخاذ مسلك معين في مزاولة نشاطها الإقراضي، كما تقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى.¹

*يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري (شهري، نصف سنوي أو سنوي)، حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي، كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها، حجم الودائع و القروض بها... الخ.

*يستعمل البنك المركزي لتسيير شؤون النقد التشاور مع البنوك التجارية، وخاصة عند صياغة السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي، وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك بحضورهم في اجتماعات البنك المركزي، التي يعقدها دورياً أو كلما دعت الحاجة للاجتماع.

وعلى العموم، فإن أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان يكون مفيداً لعلاج حالات التضخم أكثر من حالات الكساد، لأن إلزام البنوك بالحد من التوسع في منح القروض يكون ممكناً أكثر من إلزامها بالزيادة في منح القروض.² مع العلم أن أسلوب الإقناع الأدبي قد يكون ذا فائدة محدودة للدول النامية، لذا

¹ - محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 314-316.

² - محسن أحمد الخضير، مرجع سابق، ص 418.

فالبنك المركزي يستخدم الوسائل الأخرى مثل التعليمات والأوامر الإجبارية، التي يمكن من خلالها أن تحدد معالم الطريق الذي يجب أن تسيير فيه البنوك التجارية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية و أثرها على المستوى العام للأسعار:

لعل التأمل في مفهوم السياسة النقدية يشير الى أنها تسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والتي نحددها في التالي:

الفرع الأول: الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تشمل الأهداف النهائية للسياسة النقدية ما يلي:¹

أولا: تحقيق الاستقرار في الأسعار:

يعتبر تحقيق الاستقرار في الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية ،حيث تسعى كل دولة الى تلافي التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، لتصبح بذلك مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار الى اقل مستوى لها.

ثانيا: تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:

إن تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي نابع من هدف استقرار الأسعار، حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية الى تكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، ما يحقق الاستقرار النقدي المؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تعويم سعر الصرف ،لسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري، الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في

¹ -عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 92-95.

إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق استخدام البنوك المركزية لأدوات سياسته النقدية.

رابعاً: المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل:

وتشترك في ذلك مع سياسة المالية*، حيث تقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد، لتزويد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار و التشغيل في الاقتصاد القومي.

خامساً: المشاركة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع :

ويرتبط هدف النمو الاقتصادي بتحقيق التوظيف الكامل، فنمو الاقتصادي هو وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، لتكون مهمة السياسة النقدية هنا التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني (زيادة المعروض النقدي)، حتى يمكن للاقتصاد الوصول لنمو سريع.

ويراعي في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية، في زيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار، تحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى؛ وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة العمالة والدخل سيؤديان الى زيادة الميل للاستيراد، واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية داخليا؛ كما يؤدي التوظيف الكامل الى رفع مستويات الأسعار، زيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات؛ أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة لسياسة النقدية:

لتحقيق الأهداف النهائية، تؤثر السلطات النقدية على متغيرات وسيطة تتمثل في:¹

أولاً: المجمعات النقدية:

المجمعات النقدية عبارة عن: "مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق؛ ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 64-77.

والمنتجات المالية فيه، حيث تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات".

لكن قبل الوصول الى تحديد هذه المجمعات ومستوياتها لابد من الحديث عن طلب وعرض نقود، تعريف بعض المفاهيم وتحديد الإطار المحاسبي للنقود.

1-الطلب على النقود:

من اجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية ،لابد من تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للاحتفاظ به ،بدالة أهداف التضخم و النمو، ومنه حسب كينز فان:

$$\text{الطلب الكلي على النقود} = \text{الطلب على النقد لأغراض المعاملات} + \text{الطلب لأغراض المضارة} = \text{الدخل} + \text{سعر الفائدة}$$

2-عرض النقود:

لمعرفة الوسائل الممكن استخدامها للتأثير على المجمعات النقدية ،لابد من فهم وتحليل عملية تكوين الكتلة النقدية، وهذا ما يتطلب تحليل ثلاثة أنواع من الحسابات:

1.2 المسح أو الوضع النقدي:

المسح النقدي هو : "وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يتم دمج بيانات الميزانية العمومية لجميع المصارف التجارية مع الميزانية لسلطات ،وتوحيدها في أصناف قليلة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين وواضعي السياسة "؛ويتكون المسح النقدي من:

1.1.2 النقد:

النقد هو : "عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، مضافا اليها الودائع تحت الطلب".

2.1.2 شبه النقد:

أشبه النقود هي: "الأصول السائلة غير النقدية المتكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية وتضم الودائع لأجل، ودائع الادخار، سندات الدولة ذات الأجل القصير وعقود التأمين، وغيرها من الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة الى نقود".

2.2 حساب البنك المركزي:

يسعى هذا الحساب الى إظهار أنشطة البنك المركزي حيث يتضمن في الخصوم: العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية والودائع الحكومية؛ أما في جهة الأصول فيتضمن: المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والحقوق على البنوك التجارية.

3.2 حسابات البنوك التجارية:

وتتضمن ملخصا لأنشطة المؤسسات، التي تشكل ودائعها العنصر المؤثر في تكوين عرض النقود، فتتضمن جهة الخصوم حسابات الودائع بمختلف أنواعها: الالتزامات الخارجية و قروض البنك المركزي.

أما جهة الأصول فتتضمن: الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية، الحقوق على القطاع الاقتصادي الإنتاجي...الخ.

3- المضاعف النقدي:

انطلاقا من العناصر المذكورة أعلاه، يمكننا ان نعرف عملية تكوين الكتلة النقدية بدلالة متغيرين هما:

-التكوين الأولي للنقود المركزية، والذي ينخفض بزيادة التزامات البنك المركزي اتجاه الجمهور.

-التوسع الثانوي في عرض النقود عن طريق البنوك التجارية التي تتلقى الودائع وتعيد إقراضها، مما يؤدي الى مضاعفة هذه الودائع.

ويمكننا كتابة المعادلات التالية:

$$MO = MF + D \dots (1.2)$$

$$RM = MF + R \dots (1.3)$$

حيث تمثل MO النقود على أساس أنها مجموع: النقود القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي MF والودائع D؛ أما المعادلة (1.3) فتعرف القاعدة النقدية على أساس أنها مجموع النقود القانونية و الاحتياطات المصرفية R.

يمثل المضاعف النقدي النسبة بين النقود والنقود المركزية (القاعدة النقدية).

$$MO = a \cdot RM \Rightarrow a = \frac{MF + D}{MF + R} \dots (1.4)$$

ويمكن تعريف المضاعف النقدي أيضا بدلالة:

$$q = \frac{MF}{D} : \text{معدل (التداول النقدي / الودائع)}$$

$$j = \frac{R}{D} : \text{و معدل (الاحتياطات / الودائع)}$$

إذا قسمنا طرفي المعادلتين (1.2)، (1.3) بالودائع، وتعويض النتيجة في المعادلة (1.4) نحصل على:

$$a = \frac{1 + q}{q + j} \dots (1.5)$$

تتضمن جهة الأصول لدى السلطة النقدية:

القاعدة النقدية RM = (صافي الائتمان المحلي للحكومة المركزية) + (صافي الأصول) + (الحقوق على البنوك التجارية).

انطلاقا مما سبق يمكن ان نعتبر:

$$MO = \frac{1+q}{q+1} [NFA + NDCG + CCB] \dots (1.6)$$

النتائج:

يتعلق حجم الكتلة النقدية بعوامل مؤثرة على المضاعف النقدي وعلى النقود المركزية.

بالتأثير على المضاعف النقدي أو النقود المركزية، تحدث أدوات السياسة النقدية أثارها.

يتوقف المضاعف النقدي على سلوك البنوك (معامل الاحتياطي الإجمالي، والجمهور خارج البنوك لمعامل التداول النقدي).

أن نمو النقود المركزية لا يتوقف فقط على السياسة النقدية ، وإنما على تطور القطاع الخارجي NFA والميزانية NDCG¹.

طالما أن NFA تعبر عن وضعية ميزان المدفوعات ، وNDCG تعبر عن وضعية الميزانية العامة، فإنه من الضروري إذا أردنا للسياسة النقدية أن تكون فعالة، فيجب التنسيق مع السياسة المالية العمومية والسياسة الخارجية.

تتكون الكتلة النقدية من عدة مستويات، هي في العادة ثلاثة ويمكن ان تتعداها في بعض الاقتصاديات المتطورة؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد من بين الدول التي اعتمدت منذ 1976م الكتلة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية، يحدد فيها الاحتياطي الفيدرالي مجالا للكتلة النقدية لا تتجاوزه، ويكون منسجما مع استقرار الأسعار؛ وهذه المجموعات كالتالي:

M1 = أوراق ونقود مساعدة + ودائع تحت الطلب + صكوك السفر + ودائع التوفير القابلة للاستعمال لتسوية المعاملات.

M2 = M1 + حسابات تحت الطلب على الدفاتر + ودائع لأجل بمبلغ اقل من 100.000 دولار + المنح من يوم ليوم ولأجل اقل من 100.000 دولار + حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في السوق النقدية باستثناء الصناديق المخصصة للمستثمرين المؤسسيين + الودائع من يوم ليوم باليورو دولار للمقيمين الأمريكيين في وكالات البنوك الأمريكية بالخارج.

بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016، ص 67-68.

$M2=M3$ + الودائع لأجل بمبلغ يتجاوز 100.000 دولار + المنح لأجل بمبلغ يتجاوز 100.000 دولار + الودائع لأجل باليورو دولار للمقيمين الأمريكيين في وكالات البنوك الأمريكية بالخارج + حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في السوق النقدية المخصصة حصريا للمستثمرين المؤسسيين.

أما في فرنسا، فهناك أربع مجموعات نقدية هي:

$M1$ = وسائل الدفع المستخدمة مباشرة في المعاملات (نقود قانونية) ونقود خطية.

$M1=M2$ + التوظيف لأجل على الحسابات او الدفاتر المقننة + (الدفاتر التي يمكننا سحب الأموال منها في كل لحظة: الدفتر A، حساب التوفير للسكن...).

$M2=M3$ + التوظيفات لأجل القابلة للتفاوض أي التوظيفات القابلة للتعبئة ولكنها تتضمن ارتياجا في قيمتها، مثل أوراق الحقوق القابلة للتفاوض و المصدرة من قبل المؤسسات المالية + التوظيفات والدفاتر بالعملات الصعبة.

$M3= M4$ + أوراق التوظيف قصير الأجل المصدرة من الخزينة العمومية و المؤسسات.

ثانيا: معدلات الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحيانا، الى اتخاذ الوصول الى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة، من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود.

والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر؛ كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، و إنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية)، فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ الى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات، إضافة الى أن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط، يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية.

واعتباراً مما سبق يذهب البعض الى رفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا للسياسة النقدية، لان ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.

ثالثاً: سعر الصرف:

يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضماناً لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملاتها مقابل تلك العملات؛ إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف الناجمة عن المضاربة الشديدة على العملات، تؤدي الى عدم القدرة على السيطرة و التحكم في هذا الهدف، بالرغم من استخدام السلطات النقدية لاحتياطاتها.

الفرع الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعتبر قناة الإبلاغ عن: "الطريق الذي من خلاله يبلغ اثر أدوات السياسة النقدية الى الهدف النهائي، تبعا لاختيار الهدف الوسيط"؛ وتتحصر هذه القنوات في ما يلي:¹

أولاً: قناة سعر الفائدة:

وهي قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية الى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية عندما تعمل على رفع أسعار الفائدة الاسمية، ما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي، ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي الى تقليص الطلب على الاستثمار؛ كما يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول الى الاستثمار في العقار، مما يؤدي في النهاية الى انخفاض الطلب الكلي، ومنه النمو.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 77-79.

ثانياً: قناة سعر الصرف:

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ،ومن جهة أخرى تستعمل الى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي ،وتعود أهمية سعر الصرف الى أن تأثير تغييره يصل الى الاقتصاد المحلي ،من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

ثالثاً: قناة أسعار السندات المالية:

تعد هذه القناة تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد ،حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين:

1-قناة توبين للاستثمار:

يؤدي انخفاض عرض النقود الى زيادة نسبة الأوراق المالية، وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي الى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية ،ما يدفع المتعاملين الى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها ،ليؤدي ذلك الى هبوط الأسعار، فينخفض مؤشر توبين(يمثل مؤشر توبين العلاقة بين قيمة المؤسسات في البورصة ومخزون راس المال الصافي)،وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ،ليترجع الناتج المحلي الخام.

2-قناة اثر الثروة على الاستهلاك:

يؤدي انخفاض عرض النقود الى انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي يؤدي انخفاضها الى انخفاض قيمة ثروة الجمهور ،ومنه الحد من استهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

رابعاً: قناة الائتمان:

1-قناة الإقراض المصرفي:

حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي الى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف ،ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه، مما يقلل من الاستثمار، وبالتالي الحد من النمو.

2- قناة ميزانية المؤسسات:

يؤدي انخفاض عرض النقود الى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة ،مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص ، وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

المبحث الثالث: التنسيق بين السياسات المالية و النقدية.

الاقتصادية، فكل سياسة تحظى بمواطن قوة وضعف ،شأنها شأن أي فكر بشري؛ ما يستدعي لزوم التنسيق بينهما لتغطية ثغراتهما، في مراد تحقيق اكبر قدر من أهدافهما.

المطلب الأول: التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية:

لقد أهدر الفكر البشري القرنين الماضيين ،حتى يتوصل في الأخير الى حقيقة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، وهذا بعد التجاذب المنقطع النظير بين السلطات السياسية والبنوك المركزية، فيما يتعلق باستقلالية هذه الأخيرة من عدمه؛ حيث سنحاول ضمن هذا المطلب الإحاطة بماهية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، كالآتي:

الفرع الأول: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

إن تحقيق قيد الموازنة الحكومية يستدعي التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واستراتيجية إدارة الدين العام ،لتحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى القصير ،والحفاظ على استمرارية الاقتصاد في مساره التوازني على المدى الطويل.¹

مع العلم أن التنسيق بين السياستين المالية و النقدية يتم على مستويين محلي ودولي، على المستوى المحلي يقصد به: "آلية تحكم العلاقة بين سلطتين مستقلتين تماما(الحكومة والبنك المركزي)،ضمانا لعدم وقوع آثار غير مباشرة لإحدى السلطتين ،وكذا خلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين ،في سبيل تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما" أما التنسيق بين السياستين على المستوى الدولي، فيقصد به: "القواعد أو المبادئ التي تتجاوز القوميات، والتي تم الاتفاق عليها من قبل كافة الدول

¹Faika El-Rafaie, The Coordination of Monetary and Fiscal Policies in Egypt in Monetary Policy and Exchange Rate Regimes, options for the Middle East, 5th book, the Egyptian center for economic studies, april 2002, p 299.

الأعضاء ،على تفويض المسؤوليات الرئيسية الى حكومات الدول، مع وضع حدود تقيد من حريتها الكاملة في التصرف " ¹.

الفرع الثاني: التأثير المتبادل بين السياستين المالية والنقدية وإدارة الدين العام:

أولاً: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية:

كثيرة أوجه تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، فقد تأثر مباشرة على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، كهدف رئيسي للسياسة النقدية؛ مع العلم أن الآثار المترتبة على السياسة المالية ترتبط بقيد الموازنة الحكومية، حيث أوضح كل من Thadden 2003 م و Taylor 1995 م أهمية ذلك القيد، والمتجلى في ضرورة مساندة السياسة المالية للسياسة النقدية ،التي لا يمكنها منفردة ممارسة دورها في السيطرة على التضخم؛ سيسهم في الحد من عجز الموازنة ، ما يعني تراجع نمو حجم السندات الحكومية المدرة للعائد ،والذي ينجر عنه تراجع القاعدة النقدية ،ومنه تحقيق الاستقرار في الأسعار. ²

ثانياً: تأثير إدارة الدين العام على السياسة النقدية:

تأثر إدارة الدين العام على السياسة النقدية في النقاط التالية:

*إذا اتسم معدل الزيادة في الدين العام بعد قابلية لتحمل أعبائه ،فان مصداقية السياسة النقدية ستتأثر بالسلب ؛حيث سترتفع أسعار الفائدة ما يؤدي لتدفق رؤوس الأموال من الخارج، ما يلزم البنك المركزي على اتخاذ إجراءات لتعقيم أثر تلك التدفقات ،وهو الأمر الذي يؤدي الى تعقيد الإدارة النقدية.

*يؤثر ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالسلب على مصداقية وفعالية السياسة النقدية، إذ ينطوي على مخاطر تتمثل في اكتساب هذا العجز الصفة النقدية، لان الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة العامة، ينجر عنه آثار تضخمية وخيمة.

¹Powel Marszalek, coordination of monetary and fiscal policy, the poznan university of economics, volume 3,number 2, 2003, p 48.

²Bernard Laurens, Enrique G, de la piedra, coordination of monetary and fiscal policy, international monetary fund, working paper, no 25, march 1988, p 13-15.

*يكون لارتفاع نسبة الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي، حيث يدفع الحكومة الى رفع الضرائب لتمويله، كما يؤدي الى تزايد الضغوط لرفع معدلات الفائدة الحقيقية ومزاومة الحكومة للاستثمار الخاص.

*تؤثر إدارة الدين العام على الطلب على النقود، حيث تؤدي زيادة الاحتفاظ بالأوراق المالية الحكومية الى تحقيق أثر الثروة (في ظل عدم تحقق فرضية المكافئ الريكاردي)، وبالتالي زيادة الطلب على الأرصة النقدية الحقيقية. كذلك تعد الأوراق المالية الحكومية التي يسهل تسيلها بديلا للأرصة النقدية، مما يخفض من الطلب على تلك الأرصة، وإذا ما اتسم الدين الحكومي بعدم القابلية للاستدامة، فقد تؤدي التوقعات بحدوث تضخم الى انخفاض الطلب على النقود.

ثالثا: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية:

يؤثر تطبيق السياسة النقدية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها على السياسة المالية، فمثلا يسهم تبني ترتيبات الإشراف على العملة (كأحد أنظمة الصرف الثابتة)، في الحد من العجز المالي الضخم والمستمر، وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويل هذا العجز، الأمر الذي يساهم في تحقيق الانضباط المالي.¹

وقد أوضح Dahan 1998 م في دراسته للأثر المالي لإجراءات السياسة النقدية انه عند سعي السياسة النقدية لتحقيق معدل تضخم مستقر، تتولد آثار توسعية على عجز الموازنة العامة في المدى القصير، وأشار Dahan الى انه يمكن الاعتماد على المعادلة البسيطة التالية، للتعبير عن اثر السياسة النقدية على عجز الموازنة العامة (db):²

$$db = G - T(Y) + \left(\frac{1}{P}\right) \sum_m^M = 1r_m B_m^P + \sum_x^X = 1(r_x + \frac{\Delta E}{E}) B_x^P e - (r_x + \frac{\Delta E}{E}) Z_x e \dots (1.7)$$

حيث تشير P الى المستوى العام للأسعار، G الإنفاق الحكومي (ويتضمن الاستهلاك والاستثمار العام، التحويلات والإعانات)، T الضرائب، بينما تنقسم الفائدة الاسمية الى مجموعتين:

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 182.

² حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998، ص 18.

*مدفوعات الفائدة على الدين المحلي المحتفظ به لدى القطاع الخاص B_m^P ، حيث تشير r_m الى معدل الفائدة الاسمي على السندات من النوع m .

*مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي (أو المقوم بالعملة الأجنبية) B_x^P .

*حيث تشير الى معدل الفائدة الاسمي على السندات من النوع X ، وتشير E الى سعر الصرف الاسمي، e سعر الصرف الحقيقي، أما $\frac{\Delta E}{E}$ فيعكس انخفاض سعر الصرف الاسمي، فيما يشير Z_X الى الاحتياطات التي يحتفظ بها البنك المركزي؛ ويمكن التعرف على الأثر المالي لإجراءات السياسة النقدية من خلال إيجاد المشتقة التفاضلية بالنسبة لسعر الفائدة:

$$\frac{\delta dbcc}{\delta r_M} = \frac{\delta G}{\delta r_M} - \frac{\delta T}{\delta Y} \frac{\delta y}{\delta r_M} + \left(\frac{1}{P}\right) \sum_m^M = 1 \frac{\delta r_m}{\delta r_M} B_m^P + \left(\frac{1}{P}\right) \frac{\delta B_M^P}{\delta r_M} r_M - \frac{\delta P}{\delta r_M} \left[\frac{1}{P^2} \sum_m^M = 1 r_m B_m \right] \dots (1.8)$$

*ويشير $\frac{\delta dbcc}{\delta r_M}$ الى المشتقة التفاضلية لعجز الموازنة بالنسبة لسعر الفائدة، والذي يتأثر مباشرة بإجراءات السياسة النقدية في ظل اقتصاد مغلق.

*ويشير البند الأول $\frac{\delta G}{\delta r_M}$ الى اثر الإنفاق: حيث يأخذ إشارة موجبة، وذلك في حالة ما إذا كانت دالة رد الفعل التي تواجهها الحكومة على تمهيد التقلبات في كل من الناتج و التوظيف، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي كلما كان الناتج أدنى من مستواه؛ وقد يواجه الاقتصاد مرحلة ركود كنتيجة لإجراءات السياسة النقدية التقييدية ومعدلات الفائدة المرتفعة، والتي قد يترتب عليها استجابة الحكومة من خلال زيادة عجز الموازنة، وقد يعوض ذلك الأثر ارتباط الاستثمار العام ومعدلات الفائدة بعلاقة عكسية.

*أما البند $\frac{\delta T}{\delta Y} - \frac{\delta Y}{\delta r_M}$ فيشير الى اثر الإيرادات، حيث تؤدي إجراءات السياسة النقدية التقييدية الى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي، وانخفاض الدخل القومي في الأجل القصير، وبالتالي تتخفف العوائد الضريبية، وهو ما يؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة؛ كذلك فان انخفاض معدل النمو الاقتصادي سيؤدي الى ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج القومي الإجمالي، كما يعتمد اثر الإيرادات أيضا على مرونة العائدات الضريبية بالنسبة للناتج.

*بينما يوضح البند الثالث $\frac{\delta r_m}{\delta r_M} = 1$ $\left(\frac{1}{P}\right) \sum_m^M$ اثر الدين: حيث يترتب على السياسة النقدية التقييدية معدلات مرتفعة لأسعار الفائدة الاسمية قصيرة الأجل، والتي تؤثر بدورها على المعدلات متوسطة وطويلة الأجل، ولذا فان أعباء خدمة حجم ثابت من الدين العام سترتفع، وقد تؤدي تلك التكاليف الى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة؛ و للتقييم الكامل لذلك الأثر، لابد من الأخذ بعين الاعتبار اثر قرارات البنك المركزي فيما يتعلق بالتضخم على معدلات الفائدة، حيث اتجهت عديد البنوك المركزية مؤخرا الى استخدام معدلات الفائدة كأداة لتحقيق معدل التضخم المستهدف.

*اثر ريع الإصدار $\left(\frac{1}{P}\right) \frac{\delta B_M^P}{\delta r_M} r_M$: فان تخفيض معدل التوسع النقدي من خلال عمليات السوق المفتوح (مع افتراض ثبات عجز الموازنة)، سوف يؤدي الى زيادة الدين، وبالتالي الى زيادة عجز الموازنة في الفترات اللاحقة.

*اثر الأسعار $\frac{\delta P}{\delta r_M} \left[\frac{1}{P^2} \sum_m^M = 1 r_m B_m \right]$: يرتبط معدل التضخم عكسيا بمعدلات الفائدة، و طرديا مع كمية النقود، و ينشأ هذا الأثر نتيجة للتعبير عن عجز الموازنة باستخدام متغيرات حقيقية، حيث يعكس انخفاض الأسعار (أو انخفاض معدلات التضخم) ارتفاع القيمة الحقيقية للدين العام¹.

المطلب الثاني: محددات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

إن التنسيق بين السياسات المالية والنقدية يقوم على عدة محددات تحكم عمليتها، يمكن طرحها فيما يلي:

الفرع الأول: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت و المرن:

أولاً: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت:

أخذت قضية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية، في ظل نظام سعر الصرف الثابت حيزا واسعا من الاهتمام، لتناولها في عديد الدراسات؛ فقد تبين أن السياسة النقدية مقيدة، كونها موجهة لتحقيق الاستقرار بسعر الصرف، أما السياسة المالية وحسب ما قدمه Fatas و Rose 2001 م (في دراسة تطبيقية حول تأثير تلك الأنظمة على أداء السياسة المالية)، أنها عادة ما تطبق بصيغ تقييدية لتساند

¹ حازم البيلالوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998، ص 18.

سياساتها النقدية المتشددة، ومن ناحية أخرى فالدول التي تضحى بسياساتها النقدية المستقلة، في ظل ترتيب سعر الصرف في حالة عدم وجود عملة رسمية مستقلة، عادة ما تستخدم السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار في دورة الأعمال الاقتصادية؛ وأضاف Chernerff 1976 م(انطلاقاً من القاعدة التي اقترحها الاقتصادي Mundell): "ضرورة أن يتم توجيه السياسة النقدية نحو استهداف التوازن الخارجي، بينما يتم توجيه السياسة المالية نحو تحقيق الأهداف الداخلية".

أما Trenquallye 1999 م فخلص في دراسته (المبنية على نموذج نظري بسيط متعدد الدول، مع افتراض حرية حركة رؤوس الأموال)، إلى سهولة قيام الدول بتنسيق سياساتها النقدية، والوصول إلى أفضل النتائج في ظل نظام سعر الصرف الثابت؛ حيث يؤدي التكامل الاقتصادي المترتب على هذا النظام، إلى التيسير من قدرة الدول على التحكم بسياساتها الاقتصادية بصورة أكثر كفاءة. والجدير بالذكر، أنه في ظل نظام سعر الصرف الثابت، وفي حالة اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، متمتع بحرية كاملة في انتقال رؤوس الأموال، ووجود حجم كبير من السلع القابلة للتبادل التجاري، تتسم السياسة المالية بكونها أكثر فعالية في التأثير على الطلب الكلي، نظراً لأن التغيرات في الوضع المالي تكون عديمة التأثير على معدلات الفائدة وأسعار الصرف، ومنه لن يترتب على السياسة المالية التوسعية أي تأثير على نشاط القطاع الخاص فيما يعرف "بأثر المزامنة"¹.

ثانياً: التنسيق بين السياستين المالية و النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن:

لقد شهد عقد التسعينات من القرن الماضي تزايد في عدد الدول المطبقة لهذا النظام، ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه، لما يوفره من حماية لاقتصاديات الدول من الصدمات الخارجية، وكذا سهولة تنفيذ السياسة النقدية فيه.

ومع ذلك، فقد أوضح كل من Calvo و Reinhart 2000 م تخوف بعض الدول من تطبيق نظام التعويم، حيث تقاوم السلطات النقدية فيه التخلي عن سعر الصرف الاسمي كركيزة للسياسة النقدية، في مقابل مصداقية سياستها، وهذا باستهدافها للتضخم كأداة تثبيت اسمية بديلة وعلى المدة الطويل، بدل

¹ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، سنة النشر مجهولة، ص 16-18.

استهداف الإجماليات النقدية نتيجة عدم استقرار الطلب على النقود في معظم الاقتصاديات؛ وينجر عن هذه الإستراتيجية:¹

إتباع سياسة نقدية مستقلة غير مقيدة باعتبارات مالية، قادرة على استيعاب الصدمات الخارجية، في حالة تمتع الاقتصاد بحركة كاملة لانتقال رؤوس الأموال، وحجم كبير للسلع القابلة للتبادل التجاري.

الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل العجز المالي، نظرا لان هدف استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي و المعلن من قبل السياسة النقدية.

الفرع الثاني: درجة تطور وعمق الأسواق المالية المحلية كأحد محددات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

لمقاييس درجة تطور وعمق الأسواق المالية، دور في تحديد شكل التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، حيث تبرز ملامح ذلك التنسيق في أربع مراحل رئيسية:

أولا: مرحلة عدم التطور:

وتتسم هذه المرحلة بعدم وجود سوق محلية للأوراق المالية الحكومية، حيث يتم تمويل العجز المالي بالكامل من خلال الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي، باستثناء ذلك الجزء الذي يتم تمويله من خلال الاقتراض من الخارج*؛ لهذا تظهر الحاجة الى وجود ضوابط تشريعية، للحد من التمويل المباشر للعجز المالي من قبل البنك المركزي، وذلك حتى يتم تلافي التوسع المفرط في الائتمان المحلي وخلق النقود، ما يؤدي لتزايد الضغوط التضخمية؛ بالإضافة الى الحاجة لإطار في البرمجة النقدية بمفهومها الواسع، حتى يتم استخدامه في وضع تقديرات لحجم الطلب على النقود، ومصادر الائتمان المحلي.

ثانيا: مرحلة الإعداد:

في هذه المرحلة المتسمة بعدم وجود سوق ثانوية لتداول الأوراق المالية، مع ضعف السوق البينية للبنوك، وعدم مرونة معدلات الفائدة التي تخضع لتحكم السلطات النقدية؛ يتم تشكيل لجنة تنسيق،

¹ عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، مصر، 1980، ص 323.

تتضمن أعضاء من كل من البنك المركزي ووزارة المالية، لتحديد حجم الدين المصدر في سوق الإصدار، وذلك دون إغفال لأهداف السياسة النقدية، بما يساعد في وضع تصور حول سياسة معدلات الفائدة. إما إطار التنسيق في هذه المرحلة، فيهدف إلى خفض تكاليف خدمة الدين مع ضمان تحقيق أهداف السياسة النقدية، وهذا بالاعتماد على إطار البرمجة النقدية بمفهومها الواسع، واستخدام أذون الخزانة والادوات الكمية (غير مباشرة) للسياسة النقدية.

ثالثاً: المرحلة الانتقالية:

ضمن هذه المرحلة يوجد شيء من المرونة في تحديد أسعار الفائدة، مع الاستمرار في استخدام أذون الخزانة والمزادات الائتمانية لإدارة الشؤون النقدية، إضافة لطرح سندات متوسطة الأجل ذات أسعار محددة إدارياً أو مربوطة بأسعار أذون الخزانة، ويظل البنك المركزي هو مصدر السيولة الرئيسي لأدوات الدين الحكومي، كما يتم تعزيز السوق البيئية للبنوك، والبدء في تطبيق ترتيبات المقاصة والتسوية. وفي هذه المرحلة، يكون من المعتاد أيضاً إجراء عملية مراجعة لكفاءة الإشراف المصرفي المتعلق بإدارة الأصول و الخصوم، وفي هذا الإطار تتجه البرمجة النقدية بمفهومها الواسع إلى أن تكون أقل أهمية، وتكتسب برامج النقود الاحتياطية* أهمية لمراقبة أسواق النقد والأسواق المالية، من أجل توجيه تدخل البنك المركزي في الأسواق في ظل تحقق الانضباط النقدي¹.

رابعاً: مرحلة التطور:

يصبح سوق المال في هذه المرحلة مكتمل النمو، وفيه تتسم أسعار الفائدة بالمرونة التامة، مع اتخاذ المزيد من التدابير المؤسسية لتقوية الأسواق الثانوية، من خلال الترتيبات الرقابية والتنظيمية الملائمة؛ ويقوم البنك المركزي بإدارة السيولة بكفاءة (حيث تتحقق استقلالية البنك المركزي في هذه المرحلة)، من خلال استخدامه للأدوات القائمة على آليات السوق كاتفاقيات إعادة الشراء، كما ويتم في هذه المرحلة إدخال مزادات أدوات الدين ذات الأجلين المتوسط والطويل. ولا يمكن إغفال أهمية الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في تطوير الأسواق المالية، حيث يعد تحقيق الاستقرار بالأسواق المالية واحداً

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 126.

من الوظائف الرئيسية التي تمارسها تلك البنوك بعدد من الدول، وذلك على الرغم من وجود اختلاف في التطبيق العملي لتلك الوظيفة¹.

¹ عاطف صدقي، محمد الرزاز، المالية العامة، القاهرة، مصر، 1995، ص 57.

خلاصة الفصل:

من هذا الفصل يمكن الوقوف على ما يلي:

* عرفت السياسة المالية تطورات جوهرية حسب المدارس الفكرية التي تعرضت لها ، حيث تم تحييدها في الفكر الكلاسيكي (نتيجة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية) ، لتصبح متدخلة في الفكر المعاصر ، لاعتبار السياسة المالية أداة الدولة في الإشراف على النشاط الاقتصادي ، من خلال أدواتها (الإيرادات العامة ، النفقات العامة و الموازنة العامة) المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية (من دخل وطني ، مستويات الأسعار ...) في سبيل معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية .

* مرت السياسة النقدية هي الأخرى بعدة مراحل بدء بتحييدها من الطرف الكلاسيكي ، مروراً بالفكر الكينزي الرافض لمبدأ حياد النقود (مع إعطاء الاهتمام الأكبر للسياسة المالية) ، وصولاً إلى موجة النقديين الواضعة لهذه السياسة على قمة الفكر الاقتصادي ؛ هذا و يعتبر البنك المركزي المسئول المباشر عن تصميم السياسة النقدية وتنفيذها باستخدام الأدوات الكمية (معدل إعادة الخصم ، سياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإجباري) ، والأدوات الكيفية (سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض)، بالإضافة لأدوات أخرى في سبيل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وعلى رأسها الاستقرار في الأسعار .

* حظيت قضية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية بأهمية كبيرة ، خاصة مع تحول العديد من الدول نحو نظم سعر الصرف المرنة ، والتخلي عن سعر الصرف كركيزة اسمية ، وتطبيق استهداف التضخم كآلية لتنفيذ السياسة النقدية ؛ كما ترتبط فاعلية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية ، حيث يسهم هذا التطور في توفير بدائل أخرى لتمويل العجز المالي والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل ذلك العجز، وقد يسهم تشكيل مجلس تنسيقي للسياستين في الموائمة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز المالي.

**الفصل الثاني: أثر السياسة
المالية والنقدية على المستوى
المعيشي في الجزائر خلال
الفترة 2000-2020**

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

تمهيد :

من خلال الفصل السابق نلتمس ونؤكد أنه للوصول إلى نتائج ايجابية وأهداف اقتصادية هامة وللوصول إلى الاستقرار الاقتصادي يجب الاعتماد على التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، لأنه هناك تكاملاً قوياً بينهما ونقاط التقاء عديدة ومنها المستوى العام للأسعار والدخول...الخ من جهة، والتفاعل بينهما يؤدي إلى حالي الركود والتضخم من جهة أخرى. فاقتصاديات الدول النامية عرفت عدة تحولات اقتصادية والجزائر واحدة من الدول النامية، حيث عرفت عدة تطورات خاصة على مستوى السياسة النقدية والمالية عقب حصولها على الاستقلال السياسي، حيث انتهجت عدة خطط تنموية من أجل خلق توازنات بين السياستين والوصول إلى اقتصاد قوي، وستقتصر دراسة هذا الفصل على السياستين النقدية والمالية.

المبحث الأول: مؤثرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الثاني: تطور مؤشرات السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2020

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

المبحث الأول: مؤثرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المطلب الأول : النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الفرع الأول: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الرئيسي لقياس تطور وتقدم الدول، بحيث يعكس مقدار الزيادة في إنتاج الدولة من السلع والخدمات. إلا أن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نوع معدل النمو الاقتصادي الذي يمكننا الاعتماد عليه في قياس النمو الاقتصادي، وفي هذا المطلب ندرس تطور مختلف معدلات النمو الاقتصادي، وأهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر وضرورة تنويعها.

إن المنتبع لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر يدرك تبعيته الواضحة لتطورات أسعار النفط العالمية، حيث كان هذا المعدل مرتفع في فترة السبعينات عندما كانت أسعار النفط مرتفعة، لينخفض في نهاية الثمانينات وسنوات التسعينات نتيجة الأزمة النفطية لسنة 1986. والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

الجدول رقم 02-01 يوضح أرقام النمو الاقتصادي في الجزائر :

السنة	اجمالي الناتج المحلي GDP	اجمالي النفقات GE	اجمالي الإيرادات GR	العجز أو الفائض في الميزانية
2000	4,123,514,000.00	1,255,576,164	1,028,480,000	-226,727,164
2001	4,227,100,000.00	1,251,794,176	1,234,380,000	-17,414,176
2002	4,522,800,000.00	1,559,844,167	1,457,750,000	-102,094,167
2003	5,252,300,000.00	1,711,109,900	1,451,450,000	-259,659,900
2004	6,150,300,000.00	1,920,000,000	1,528,000,000	-392,000,000

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

-314,170,000	1,635,830,000	1,950,000,000	7,563,600,000.00	2005
-963,514,977	1,667,920,000	2,631,434,977	8,520,600,000.00	2006
-1,821,142,361	1,802,616,000	3,623,758,361	9,306,200,000.00	2007
-2,398,861,696	1,924,000,000	4,322,861,696	11,089,994,000.00	2008
-2,404,858,485	2,786,600,000	5,191,458,485	10,034,220,000.00	2009
-2,779,360,823	3,081,500,000	5,860,860,823	12,049,400,000.00	2010
-3,626,026,634	2,992,400,000	6,618,426,634	13,864,570,000.00	2011
-3,973,017,056	3,455,650,000	7,428,667,056	15,373,307,000.00	2012
-3,059,821,144	3,820,000,000	6,879,821,144	16,200,439,000.00	2013
-3,437,986,576	4,218,180,000	7,656,166,576	16,885,582,000.00	2014
-2,160,652,000	5,103,000,000	7,263,652,000	16,712,700,000.00	2015
-2,874,080,000	5,110,100,000	7,984,180,000	17,514,600,000.00	2016
-835,315,000	6,047,900,000	6,883,215,000	18,575,800,000.00	2017
-974,900,000	6,751,400,000	7,726,300,000	20,259,000,000.00	2018
-2,049,250,830	6,507,907,648	8,557,158,478	20,438,300,000.00	2019

المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات البنك المركزي

من خلال الجدول نلاحظ أن الفترة من 2001-2004 ان اجمالي الناتج المحلي يزداد بزيادات طفيفة وذلك الان تقارب بين الحاصل بين اجمالي النفقات العامة واجمالي الايرادات العامة ماعدا 2001 ويعود ذلك الى الثبات في أسعار البترول بينما زيادة الانفاق وفق الاصلاحات المستمرة لقانون النقد

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

والقرض أما فيما يخص السنوات من 2005 الى 2012 فنلاحظ أن اجمالي الناتج المحلي في تزايد مستمر والذي يقابله الزيادة في النفقات العامة وذلك لعدة أسباب منها انشاء بنية تحتية اقتصادية وإدارية والمجالات الأخرى لكن بقي اجمالي الإيرادات العامة يتزايد ببطء كل عامين ليبقى العجز في الميزانية ومن 2010 زاد دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وانتقلت بعدها اجمالي الناتج المحلي الى شبه ثبات في السنوات 2013 و 2014 و 2015 أما اجمالي النفقات العامة فقد انخفضت نتيجة نفقات السكن ليعود الى الزيادة في السنتين القادمتين ويسجل أكبر عجز في الميزانية ، أما الفترة من 2016 الى 2019 فقد لاحظنا عودة الزيادة في اجمالي الناتج المحلي والزيادة في نفقات العامة وذلك لدعم لمشتريات داخل لسياسة التقشف المنتهجة مع ارتفاع في اجمالي الإيرادات العامة لعودة ارتفاع أسعار البترول .

الفرع الثاني: معدلات النمو الاقتصادي

الجدول رقم 02-02 تطور النمو الاقتصادي ومعدلات النمو لإقطاعية في الجزائر 2001-2004

2004	2003	2002	2001	
6127.50	5266.82	4541.90	4257.00	PIB مليار دج
5.2	6.9	4.8	2.7	النمو العام %
3.2	19.7	-1.3	13.5	الزراعة %
6.2	5.9	5.2	5.0	الصناعة %
8.0	5.5	8.2	2.8	البناء والأشغال العمومية %
7.7	4.2	5.3	3.8	الخدمات %
3.3	8.8	3.7	-1.6	المحركات %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

عرف النمو في هذه الفترة معدلات نمو عام متحسنة حيث بلغ متوسطه 3.99 %، نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتحسن الأوضاع الأمنية الأمر الذي أدى لتحسن البيئة الاستثمارية حيث احتل القطاع

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

الفلاحي قفزة جيدة بفضل سياسات الدعم التي طبقتها الدولة والتي تهدف إلى تحسين إنتاجية هذا القطاع، كما شهد قطاع الصناعة ارتفاع كبير في معدلاته خلال هذه الفترة حيث بلغ أوج تطوره في سنة 2004، أما قطاع البناء والإشغال العمومية فقد سجل أيضا ارتفاع ملحوظا و المتأثري من الاستثمار في مجال السكن والبنية التحتية كما حقق قطاع المحروقات سجل معدلات نمو متحسنة مقارنة بالفترات الأولى.

الجدول رقم 02-03 معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2009.

	2009	2008	2007	2006	2005	
PIB مليار دج	10034.3	11042.8	9408.3	8512.2	7564.6	
النمو العام %	2.1	2.4	3.0	2.0	5.1	
الفلاحة %	6.2	-5.3	5.0	4.9	1.9	
الصناعة %	3.5	1.9	-3.9	-2.2	-4.5	
المحروقات %	-1.9	-2.3	0.9	-2.5	5.8	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

لوحظ فهذه الفترة تراجعاً في معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة بعد سنة 2007 تزامناً مع تداعيات الأزمة العالمية وتأثيراتها في الطلب على البترول حيث انخفضت أسعاره وبالتالي تسجيل قطاع المحروقات لمعدلات نمو سالبة، كما عرف قطاع الفلاحة تحسن ملحوظ خلال سنتي 2006 و 2007 ليسجل نمواً سالبا سنة 2008 قدر ب -3.5% بفعل الجفاف كما ارتفع بعد ذلك ليبلغ 2.6% سنة 2009 نتيجة مردود الحبوب تلك السنة، إلا أن القطاع الصناعي لم يشهد ارتفاعات محسوسة حتى سنة 2008 إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالآليات و التحفيزات التي طبقتها الجزائر قصد دعم إنتاجية المؤسسات وترقية الاستثمار.

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

جدول رقم 02-04 معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
/	17731.0	16750.0	15843.0	14520.0	11991.0	PIB مليار دج
3.9	3.6	2.8	3.3	2.8	3.6	النمو العام %
/	/	/	-1.3	13.5	-5	الفلاحة %
/	/	/	5.2	5.0	1.3	الصناعة %
/	/	/	8.2	2.8	5.1	البناء والأشغال ع %
/	7.7	4.2	5.3	3.8	5.1	الخدمات %
/	3.3	8.8	3.7	-1.6	4.9	المحروقات %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

عرف النمو العام خلال هذه الفترة 2010 الى 2015 تغيرات بين الارتفاع مرة والانخفاض مرة أخرى حيث انتقل كان الانخفاض في سنتي 2011 و 2013 ، أما الصناعة شهدت ارتفاع من 1.3 الى 5.2 خلال السنوات الثلاثة من 2010 الى 2013 ، وفي قطاع الفلاحي سجلت 13.5 في سنة 2011.

أما قطاع الخدمات فكانت شبه متقارب في الزيادة مرة وفي النقصان مرة ، كما حافظ قطاع البناء والإشغال العمومية على مستواه المعهود في حين نلاحظ تراجع في قطاع المحروقات حيث بلغ 6.1% سنة 2011 حتى سنة 2013 الذي بلغ 8.8% ليعود وينخفض مرة أخرى سنة 2014 الى 3.3 % .

المطلب الثاني: التضخم والمستوى العام لأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

يعتبر هدف الاستقرار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وان التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، والجدول التالي بين تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2001-2019.

الجدول رقم 02-05 تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	معدل التضخم %
2000	0.3
2001	4.2
2002	1.4
2003	4.3
2004	4
2005	1.4
2006	2.3
2007	3.7
2008	4.9
2009	5.7
2010	3.9
2011	4.5
2012	8.9
2013	3.3
2014	2.9
2015	4.8
2016	6.4
2017	5.6
2018	4.3
2019	4.1

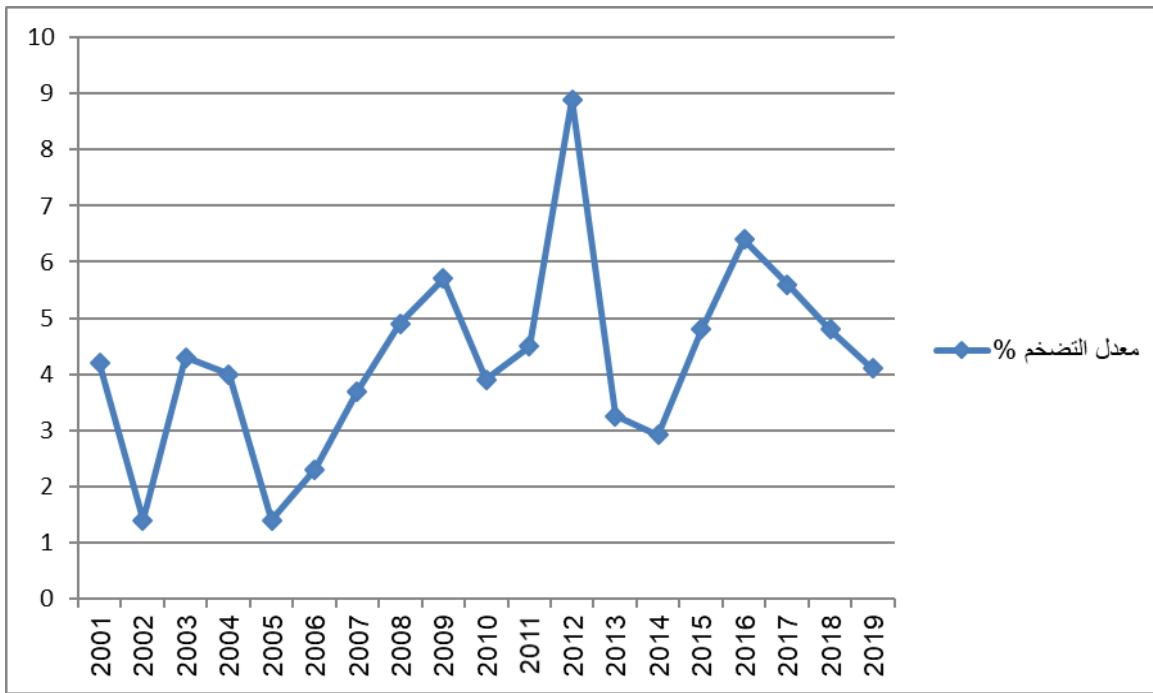
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل
- بنك الجزائر أماما لمجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص 92.
- الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 01-01 تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 02-05

سجل معدل التضخم ارتفاع سنة 2001 ليبلغ 4.2% وهذا راجع إلى ارتفاع في نمو الكتلة النقدية 24.9% بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، وخلال الفترة 2002-2009 تراوح معدل التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ 1.4% كأدنى حد سنة 2005 ليرتفع إلى 5.7% سنة 2009 كأقصى حد وهذا راجع إلى التوسع في السياسة المالية وبفعل برنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد انخفض معدل التضخم إلى 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا إلى 4.5% لسنة 2011 ليبلغ 8.9% سنة 2012 يفسر هذا الارتفاع إلى تزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة (لحم الأنعام،...) الذي ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية لسنة 2012، عاد معدل التضخم إلى الانخفاض سنة 2013، حيث بلغ 3.3%، واستمر في الانخفاض خلال سنة 2014 ويرجع هذا إلى

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

التوجه الجديد للسياسة النقدية بالجزائر لسياسة استهداف التضخم، ليعود للارتفاع مرة أخرى في 2015 و 2016 إلى 4.8 % و 6.4 % على التوالي، لينخفض سنة 2017 إلى 5.6 % نتيجة ضعف المنافسة والتضخم والرقابة على مستوى العدد من الاسواق في السلع والخدمات التي تتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهينة واستقر في حدود 4.3 % و 4.1 % سنتي 2018 و 2019.

المطلب الثالث : البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

تؤدي معدلات النمو السنوي المرتفعة إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائر، وما يهمننا هو تطور معدلات البطالة بعد تفعيل دور السلطات النقدية من خلال بعد قانون النقد والقرض والجدول الآتي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم 02-06 تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

السنوات	معدل البطالة %
2000	29.5
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.5
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

2013	9.8
2014	10.6
2015	11.2
2016	10.5
2017	11.7
2018	11.7
2019	11.4

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا محسوسا، مستمر في ابتداء من سنة 2001 حيث قدرت بـ 27.3% لتصل إلى 10% سنة 2010 ويرجع ذلك إلى تبني سياسات توسيعية من خلال تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالإضافة إلى العدد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة، وعلى الرغم من هذا فإن معدلات البطالة تبقى مرتفعة حيث قدرت سنة 2019 بـ 11.4%، مما يعني أن السياسة النقدية تصل لمستوى التشغيل التوازني لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات.

المبحث الثاني: تطور مؤشرات السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2020

المطلب الأول: تطور النفقات و الإيرادات في الجزائر خلال فترة 2000-2020:

الفرع الأول: النفقات العامة:

لقد عرفت سياسة الانفاق في الجزائر خلال الفترة عدة تطورات اتسمت بالتوسعية سواء من ناحية نفقات التشغيل أو التجهيز وهذا ما سنتعرف عليه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 02-07 تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال 2000-2020

الوحدة : مليار دج

الفصل الثانى أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشى فى الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

السنوات	نفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير / نفقات العامة	نفقات التجهيز / نفقات العامة %	نفقات العامة / الناتج المحلي الاجمالي %	نفقات التسيير / الناتج المحلي الاجمالي %	نفقات التجهيز / الناتج المحلي الاجمالي %
2001	1321.02	963.63	357.39	72.95	27.05	31.25	22.80	8.45
2002	1550.64	1097.71	452.93	70.79	29.21	34.29	24.27	10.01
2003	1639.26	1122.76	516.50	68.49	31.51	31.21	21.38	9.83
2004	1888.93	1250.89	638.03	66.22	33.78	30.72	20.34	10.38
2005	2052.03	1245.13	806.90	60.68	39.32	27.14	16.74	10.67
2006	2453.01	1437.87	1015.14	56.62	41.38	28.85	16.91	11.94
2007	3108.66	1674.03	1434.63	53.85	46.15	33.24	17.90	15.34
2008	4191.05	2217.77	1973.27	52.92	47.08	37.95	20.08	17.87
2009	4246.33	2300.02	1946.31	54.16	45.84	42.60	23.07	19.53
2010	4466.94	2659.07	1807.86	59.53	40.47	37.25	22.17	15.08
2011	5731.75	3797.25	1934.5	66.25	33.75	39.29	26.03	13.26
2012	7058.1	7482.6	2275.5	68.84	31.16	43.55	29.51	14.04
2013	6024.1	4131.5	1892.6	68.58	31.42	36.19	24.82	11.37
2014	6980.2	4486.3	2493.9	64.27	35.73	40.57	36.08	14.50
2015	7656.3	4617.0	3039.3	60.30	39.69	45.81	27.52	18.18
2016	7297.4	4583.8	2713.6	62.81	37.18	41.64	16.15	15.48
2017	7389.3	4757.8	2631.5	64.38	35.61	39.47	25.59	14.15
2018	6800	4500	2300	66.17	33.82	33.36	22.21	11.35
2019	7561.7	4788.9	2772.8	63.33	36.66	37.27	23.60	13.66

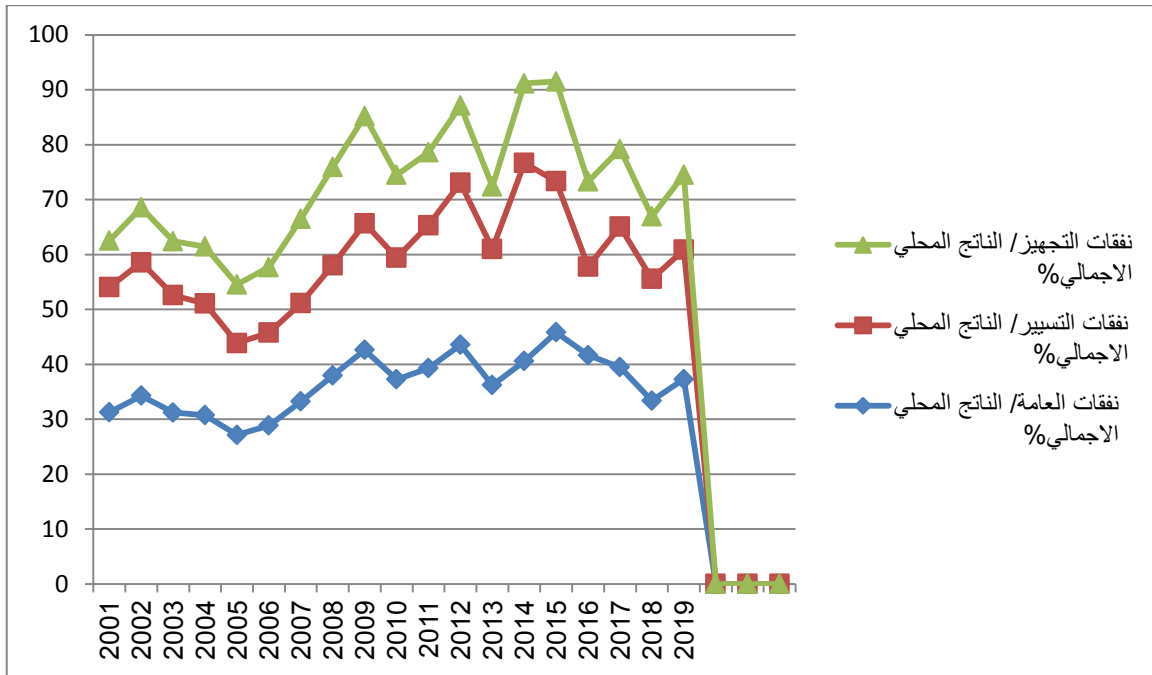
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر 2008، 2004، 2012، 2014. و. الجريدة

الرسمية للجمهورية العدد 76 بتاريخ 28 ديسمبر 2017 ، ص 45

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

الشكل رقم 01-02 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال 2001-2019



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم وباستخدام برنامج Excel 2007-

من خلال الجدول رقم والشكل رقم نلاحظ أن :

أ- **تطور نفقات التشغيل:** وبخصوص نفقات التشغيل من 963.63 مليار دج سنة 2001 الى 1122.76 مليار دج سنة 2003 ، أي بزيادة قدرها 266.56 مليار دج ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانقلت من 22.80 % سنة 2001 الى 21.38 % سنة 2003 ويرجع السبب الى :

*الارتفاع الشديد في قيمة التحويلات الجارية 41.

*ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات سيمافونال ب 100.

*ارتفاع فرع التحويلات الاخرى.

لتسجل نفقات التشغيل سنة 2005 انخفاضا بقيمة 1245.13 مليار دج مقارنة بسنة 2004 ، بالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانقلت من 20.34 % سنة 2004 الى 16.47 % سنة 2005 أي

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

بانخفاض قدره 3.87% حيث استمرت نفقات التسيير في التزايد ، حيث انتقلت من 1437.87 مليار دج سنة 2006 الى 4782.6 مليار دج سنة 2012 ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانطلقت من 16.91% سنة 2006 الى 29.51% سنة 2012 ، أي بانخفاض قدره 12.6% ، ويرجع سبب هذا الارتفاع الى:

*ارتفاع نفقات المستخدمين والتي سجلت كنسبة من نفقات التسيير بـ 3.6% في سنة 2006 .

*ارتفاع منح المجاهدين ونفقات المواد واللوازم ، التي لا تمثل كل واحدة منها سوى 3.6% من نفقات التسيير بنسبة 14 و 21.8% على التوالي سنة 2006.

*انتقلت نفقات التسيير من 1674.03 مليار دج سنة 2007 الى 2300.02 مليار دج سنة 2009 ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانطلقت من 17.9% سنة 2007 الى 23.07% سنة 2009 ، أي بزيادة قدرها 5.17% وهذا راجع الى ارتفاع في نفقات المستخدمين 7.32% و التحويلات الجارية 4.11% ، ونفقات خدمات الادارات كالمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري ، اما بالنسبة للنفقات الجارية الاخرى فقد ارتفعت معاشات المجاهدين بـ 2.17% بينما انخفضت النفقات في الوسائل و المستلزمات والفوائد على الدين العمومي . كما انتقلت نفقات التسيير من 2659.07 مليار دج سنة 2010 الى 3797.25 مليار دج ، ثم الى 4782.6 مليار دج سنة 2012 وبالمقارنة الناتج المحلي الاجمالي فانطلقت من 22.17% سنة 2010 الى 29.51% سنة 2012 ، أي بزيادة قدرها 7.34% ، وترجع هذه الزيادة أساسا الى ارتفاع التحويلات 2.5% ، التي بلغت 712.41 مليار دج سنة 2011 مقابل 140.21 مليار دج سنة 2010 ، أي بزيادة قدرها 572.2 مليار دج ، وبدرجة أقل الى نفقات المستخدمين +45% ، بلغت مساهمة التحويلات الجارية في ارتفاع النفقات الجارية بـ 3.5% فيما يخص التحويلات الجارية ، انتقلت الخدمات الادارية من 513.3 مليار دج الى 786 مليار دج . فيما يخص التحويلات الجارية ، لم تساهم الخدمات الادارية في ارتفاع التحويلات الجارية الا بـ 7.7% في سنة 2012 ، وبالتالي تخص أكبر زيادة في التحويلات الجارية بند تحويلات ائحة دعم الأسعار والجماعات المحلية بشكل رئيسي التي انتقلت من 863.5 مليار دج في سنة 2011 الى 1550.8 مليار دج سنة 2012 ، أي بزيادة قدرها 79.6% سجلت نفقات التسيير انخفاضا بقيمة 4468.3 مليار دج سنة 2014 مقارنة بسنة 2012 ، وبالمقارنة الناتج المحلي الاجمالي فانطلقت من 29.51% سنة

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

2012 الى 26.08% سنة 2014 ، أي انخفاض قدره 3.43% ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض في التحويلات الجارية -2.447 مليار دج ،ويفسر تراجع هذه الاخيرة في النفقات بند تحويلات أخرى بـ 359.5 مليار دج اساسا الجماعات المحلية والتحويلات ، بقدر أقل عن انخفاض في نفقات الخدمات الادارية اي نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري التي انخفضت بـ 87.6 مليار دج وبقدر أقل من انخفاض نفقات المستخدمين 4.155 مليار دج ، ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادة في الأجور . كما سجلت نفقات التشغيل ارتفاعا بقيمة 4757.8 مليار دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 ، والمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانقلت من 27.62% سنة 2015 الى 25.59% سنة 2017 ، أي انخفاض قدره 2.03%

ب- **تطور نفقات التجهيز:** أما فيما يخص نفقات التجهيز فانقلت من 357.39 مليار دج سنة 2001 الى 1973.28 مليار دج سنة 2008 ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانقلت من 8.45% سنة 2001 الى 17.87% سنة 2008 ، أي بزيادة قدرها 9.42% ، وقد نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في مبلغ الميزانية التجهيز وتحسن معدل الامتصاص علحد سواء ،حيث ارتفعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية والادارية ، كما أن بعض النفقات بقية ثابتة تقريبا على حساب نفقات السكن ، التربية والتعليم ، والبنية التحتية الاجتماعية والثقافية . فيما يخص نفقات التجهيز الى الناتج المحلي الاجمالي فانخفضت من 19.53% سنة 2009 الى 13.26% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 ، أي بانخفاض قدره 6.27% ويرجع السبب في ذلك الى استقرار المبالغ المدفوعة بموجب نفقات التجهيز في ظرف يتميز بارتفاع اجمالي الناتج المحلي ، كما عرفت نفقات التجهيزات انخفاضا سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 قدره 382.9 مليار دج ، ويرجع السبب في ذلك الى نفقات السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دج سنة 2012 الى 342.6 مليار دج سنة 2013 ، ثم سجلت نفقات التجهيز ارتفاعا بقيمة 2493.9 مليار دج سنة 2014 ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانقلت من 11.37% سنة 2013 الى 14.5% سنة 2014 أي بزيادة قدرها 3.13% .

كما سجلت نفقات التجهيز انخفاض بقيمة 2631.5 مليار دج سنة 2017 ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانقلت من 18.18% سنة 2015 الى 13.66% سنة 2019 . ولأنا للفترة 2001-

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

2019 مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة ببرنامج الانتعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، وبرنامج توطيد النمو التنمية الخماسي 2010-2014 ، وبرنامج النمو الجديد 2016-2019 حيث حققت النفقات العامة الاجمالية زيادة معتبرة انتقلت من 1321 مليار دج سنة 2001 الى 7561.7 مليار دج سنة 2019، أي بزيادة 6240.7 مليار دج وترجعت هذه الزيادة أساسا الى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، والى قيام السلطات بضخ أموالا ضخمة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية 2012 ، أي انخفاض قدره ب 382.9 مليار دج ، ويرجع السبب في ذلك الى نفقات السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دج سنة 2012 الى 243.6 مليار دج سنة 2013 ، أي انخفاض قدره 370.5 مليار دج ، بينما عرفت هذه نفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011 و 2012 ، أي بزيادة 342.6 مليار دج . بالمقابل ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والادارية ب 86 مليار دج ، أي 13.7% ، لتبلغ 714.5 مليار دج وبنسبة 37.8% من اجمالي نفقات التجهيز ، كما عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو انخفاض ونحو الارتفاع قليل الاهمية ، باستثناء بند نفقات متنوعة والتي تراجع بنسبة 16.4 ثم سجلت نفقات التجهيز ارتفاعا بقيمة 2493.9 مليار دج سنة 2014 ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فاننتقلت من 11.37 سنة 2013 الى 14.5 سنة 2014 ، أي بزيادة قدرها 13.3 كما سجلت نفقات التجهيز انخفاضا بقيمة 2631.5 مليار دج سنة 2017 ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فاننتقلت من 18.18 سنة 2015 الى 14.5 . أي بانخفاض قدره 3.68 .

الفرع الثاني: الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية ، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية ، وذلك للوصول الى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية .

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

الجدول رقم 02-08 تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة : مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات الجبائية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	الإيرادات الأخرى الغير الجبائية	الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي
2001	1505.52	1354.62	956.38	398.23	150.89	35.62
2002	1603.18	1425.8	942.90	482.89	177.38	35.45
2003	1974.46	1809.9	1284.97	524.92	164.56	37.59
2004	2229.89	2066.11	1485.69	580.41	163.78	36.26
2005	3082.82	2908.30	2267.83	640.47	174.52	40.77
2006	3639.92	3434.88	2714	720.88	205.04	42.18
2007	3687.9	3478.6	2711.85	766.75	209.3	39.43
2008	5190.4	5053.8	4088.6	965.2	136.6	47.00
2009	3676	3559.3	2412.7	1146.6	116.7	36.88
2010	4392.8	4203	2905	1298	189.8	36.63
2011	5790.1	5506.8	3979.7	1527.1	283.3	39.69
2012	6339.3	6092.9	4184.3	1908.6	246.4	39.11
2013	5957.5	5709.1	3678.1	2031	248.4	35.79
2014	5718.9	5467	3388.3	2078.7	251.9	33.24
2015	5103.1	4727.2	2373.5	2354.7	374.9	30.53
2016	5110.1	4263.3	1781.1	2482.2	846.8	29.15
2017	6182.8	5035.6	2372.5	2663.1	1147.2	33.25

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

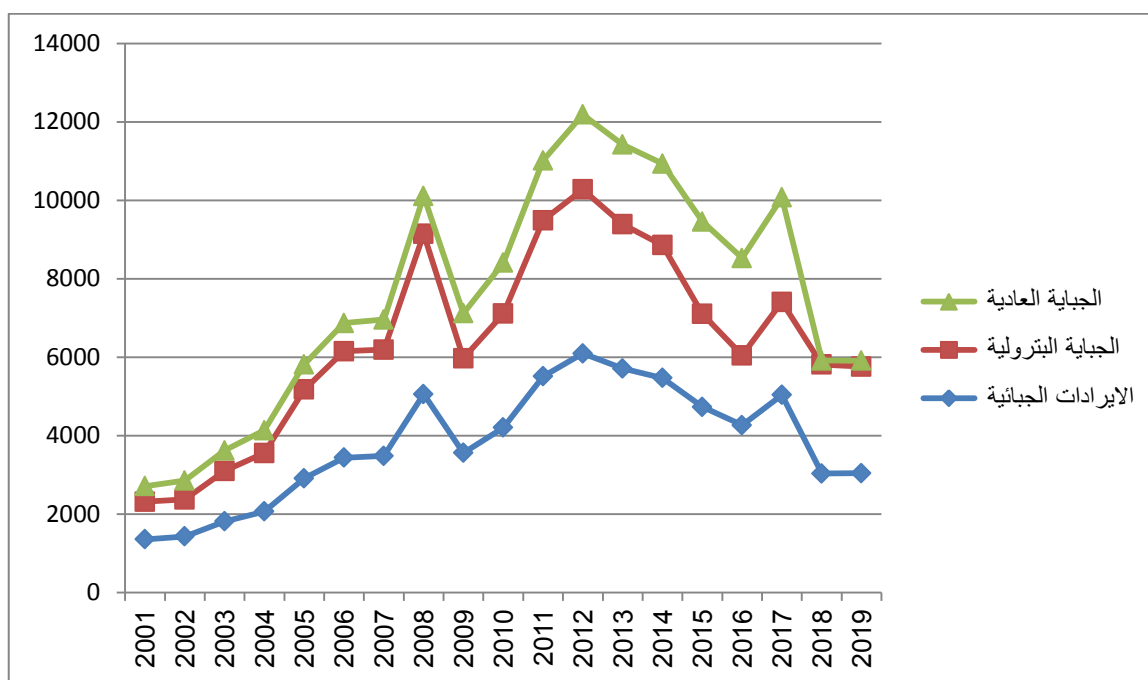
33.14	800	105	2776.2	3033	6714.2	2018
32.07	600	152	2714.5	3041.4	6507.9	2019

المصدر :

- الديوان الوطني للإحصائيات

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76 بتاريخ 28 ديسمبر 2017 ، ص 65 و أيضا العدد 79 بتاريخ 30 ديسمبر 2018 ، ص 28 .

الشكل رقم 01-03 تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم وباستخدام برنامج Excel - 2007

من خلال الجدول رقم والشكل رقم ، نلاحظ أن الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2001-2019 عرفت ارتفاعا حيث انتقلت من 1505.52 مليار دج سنة 2001 الى 5190.4 مليار دج سنة 2008 ، وبالمقابل بالناتج المحلي الاجمالي من 35.62% سنة 2001 الى 47% سنة 2008، ويرجع ذلك الى ارتفاع الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية من 70.60% سنة 2001 الى 80.90% سنة 2008 ، ثم سجلت انخفاضا سنة 2009 بقيمة 3676 مليار دج وبالمقارنة بالناتج

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

المحلي الاجمالي بنسبة 88.36% ، ويرجع هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول الى 3.62 دولار مقارنة بسنة 2008 بـ 97.99 دولار ، وكذا انخفاض الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية إلى 67.79 ، ثم عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا خلال الفترة 2010-2012 ، حيث انتقلت من 4392.8 مليار دج سنة 2010 الى 6339.3 مليار دج سنة 2012 ، أي تضاعفت بـ 1.44 مرة ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي انتقلت من 63.36% سنة 2010 الى 39.11% سنة 2012 ، ويرجع ذلك الى ارتفاع الجباية البترولية حيث انتقلت من 2905 مليار دج سنة 2010 الى 4184.3 مليار دج سنة 2012 ، وكذا ارتفاع أسعار البترول ، ثم عرفت انخفاضا خلال الفترة 2013-2015 مسجلة بذلك 5957.5 مليار دج سنة 2013 و 5103.1 مليار دج سنة 2015 ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي بنسبة 35.79% سنة 2013 و 30.53% سنة 2015 ، ويرجع السبب في انخفاض الإيرادات العامة الى انخفاض أسعار البترول والى انخفاض الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية ، ثم عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا خلال سنتي 2016-2017 مسجلة بذلك 5110.1 مليار دج و 6182.8 مليار دج على التوالي ، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي بنسبة 29.15% الى 33.25% على التوالي ، ويرجع ارتفاع الإيرادات العامة الى ارتفاع أسعار البترول والى ارتفاع الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية .

1- تطور الجباية البترولية: أما خلال الفترة 2001-2013 سجلت الجباية البترولية انخفاضا سنة 2001 و 2002 بقيمة 956.38 مليار دج و 942.90 مليار دج ، والسبب راجع الى انخفاض أسعار البترول ، وخلال الفترة 2003-2008 سجلت الجباية البترولية ارتفاعا انتقلت من 1284.97 مليار دج سنة 2003 الى 4088.6 مليار دج سنة 2008 ، والمقارنة بالإيرادات الجبائية انتقلت من 71% سنة 2003 الى 80.90% سنة 2008 ، أي ارتفاع بـ 3.18 مرة ، وقد تم دفع الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية الى صندوق ضبط الإيرادات ، اضافة الى ذلك تمثل الإيرادات الفعلية للمحروقات في سنة 2008 نسبة 80% من المجموع الكلي لإيرادات الميزانية وتغطي 97.9% من مجموع نفقات الميزانية . كما ارتفعت أسعار البترول من 29.03 دولار سنة 2003 الى 97.99 دولار سنة 2008 ، ثم عرفت انخفاضا سنة 2009 الى 2412.7 مليار دج ، أي ما يمثل 67.79% من الإيرادات الجبائية ، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول الى 25.62 دولار مقارنة بسنة 2008 ، ثم سجلت الجباية البترولية ارتفاعا خلال الفترة 2010-2012، لتنتقل من 29.5 مليار دج

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

سنة 2010 الى 4184.3 مليار دج سنة 2012 ، في حين عرفت انخفاضا خلال الفترة 2014-2017 مسجلة بذلك قيمة 3388.3 مليار دج سنة 2014 الى 2372.5 مليار دج سنة 2017 ، وهذا راجع الى انخفاض أسعار البترول .

2- تطور الجباية العادية: كما عرفت الجباية العادية ارتفعا خلال الفترة 2001-2017 ، حيث انتقلت من 398.23 مليار دج سنة 2001 الى 2663.1 مليار دج سنة 2017 ، ويرجع ذلك الى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية ، في حين عرفت الضرائب على المداخيل والارباح انخفاضا في سنة 2013 ، علما أي المستوى الذي بلغته في سنة 2012 كنتيجة للاقتطاعات التي خصت الزيادة المعتبرة في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي ، غير أن تبقى الضرائب على المداخيل والارباح تشكل أكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية

المطلب الثاني : تطور الكتلة النقدية و سعر الفائدة في الجزائر خلال فترة 2000-2020:

الفرع الاول: الكتلة النقدية:

عرفت مكونات الكتلة النقدية تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة نتيجة للسياسة الدالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في إطار البرامج التنموية المسطرة، والجدول التالي يبين تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020 .

جدول رقم 02-09 تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دينار جزائري

النقد السنة	نقود ورقية	معدل نموها %	نقود كتابية	معدل نموها %	أشياء مفقودة	معدل نموها %	الكتلة M2	تطوير الكتلة M2%
2001	577.15	91.11	661.36	17.33	1235	28.80	2473.51	22.29
2002	664.68	15.16	751.65	13.65	1485.19	20.30	2901.53	17.3
2003	781.33	17.55	849.04	12.95	1724.04	16.10	3354.42	15.6

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

11.43	3738.03	10.70-	1577.45	51.49	1286.23	11.90	874.34	2004
11.22	4157.58	10.40	1736.16	16.65	1500.47	08.90	920.96	2005
18.67	4933.74	1.00	1766.1	39.04	2086.28	17.41	1081.35	2006
21.5	5994.60	6.70	1761.03	41.35	2949.08	18.78	1284.49	2007
16.03	6955.96	13.10	1991.04	16.13	3424.95	19.89	1539.97	2008
3.12	7173.05	11.90	2228.89	-09.05	3114.81	18.92	1829.34	2009
15.44	8280.74	13.30	2524.28	17.43	3657.83	14.72	2098.62	2010
19.9	9929.18	10.40	2787.48	24.94	4570.21	22.52	2571.48	2011
10.91	11013.3	19.60	3331.5	03.48	4729.5	14.81	2952.3	2012
8.40	11941.5	10.70	3691.7	06.68	5045.8	08.52	3204	2013
14.60	13686.7	10.60	4083.7	17.93	5944.1	14.19	3658.9	2014
0.1	13704.5	8.80	4443.3	-13.30	5153.1	12.27	4108.1	2015
0.8	13816.3	0.8-	4409.3	-4.72	4909.8	9.47	4497.2	2016
8.38	14974.6	6.78	4708.5	13.02	5549.1	4.88	4716.9	2017
11.09	16636.7	11.13	5232.6	16.72	6477.3	4.44	4926.8	2018
0.15-	16611.1	3.08	5394	-10.52	5795.7	10.03	5421.4	2019

المصدر:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors -
série, aout 2020

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019.

يتضح من خلال الجدول التطور الكبير للكتلة النقدية خلال هذه الفترة ، حيث انتقلت من 2473.51 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 16611.1 مليار دينار جزائري سنة 2019، وهذا راجع اتباع سياسة نقدية توسعية، ثم ارتفعت الكتلة النقدية سنة 2002 بمعدل نمو قدره 17.30 %، ثم

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

بلغت سنة 2003 الكتلة النقدية 3299.5 مليار دينار ويرجع سببه هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة صافي الارصدة الخارجية واستمرت قيمة الكتلة النقدية بالارتفاع بحث بلغت 5994.6 مليار دج سنة 2007 ونسبة نمو لها 21.50 % وذلك تزامنا مع انطلاق في تنفيذ برنامج توطيد النمو 2005-2009 . وعرفت سنة 2009 انخفاضا كبيرا في معدل نمو الكتلة النقدية حيث انخفض إلى 3512 % بسبب رفع بنك الجزائر مبلغ الاسترجاع.

في حين شهدت الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 نمو متذبذبا للكتلة النقدية، حيث ارتفع معدل نموها سنة 2010 إلى 15.44 %، ثم إلى 19.90 % سنة 2011 بعد الأزمة المالية العالمية والشروع في تنفيذ البرنامج التكميلي لتوطيد النمو 2011-2014.

أما سنتي 2015 و2016 فعرفنا تدهورا كبيرا في معدل نمو الكتلة النقدية حيث تهاوى إلى 0.1% و 0.80 % على التوالي، ويرجع هذا إلى انخفاض الكبير للودائع لأجل قطاع المحروقات وخارج المحروقات، وتدهور قيمة الدينار الجزائري

وقد عرفت النقود الكتابية (ودائع برت الطلب لدى المصارف ودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير) ، نمو أكبر مقارنة بباقي مكونات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة 2004-2007، حيث وصل إلى 51.49 % كأعلى معدل له سنة 2004 في المقابل عرفت النقود الورقية نسبة نمو متوسطة بلغت 15.25 % ووصلت إلى 22.51 % كأعلى نسبة سنة 2001، في حين سجلت نسبة نمو متوسطة بلغت 10.46 %، فبعد أن كانت مرتفعة نوعا ما في بداية فترة أين وصلت إلى 26.80 % خلال السنوات اللاحقة، ويرجع ذلك إلى تغير في هيكل الودائع المصرفية، حيث عرفت الودائع تحت الطلب نمو وتطورا على حساب الودائع لأجل.

أولا: تطور هيكل مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020.

يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي الذي يبيّن تطورات هيكل الكتلة النقدية هذه الفترة .

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

الجدول رقم 02-10: تطور هيكل مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: نسبة مئوية%

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نقود ورقية	23.33	22.90	23.29	23.39	22.15	21.91	21.42	22.14	25.50	25.35
نقود كتابية	26.74	25.91	25.31	34.41	36.09	42.29	49.20	49.24	43.43	44.17
أشياء مفقودة	4993	5119	51.40	42.20	41.76	35.80	29.38	28.62	31.07	30.48
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
نقود ورقية	25.90	26.81	26.83	26.73	29.98	32.55	31.49	29.61	32.63	
نقود كتابية	46.03	42.94	42.25	43.43	37.60	35.54	37.05	38.93	34.89	
أشياء مفقودة	28.07	30.25	30.92	29.84	32.42	31.91	31.45	31.45	32.47	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم 02-10

من خلال الجدول يتضح تباين بنية الكتلة النقدية في الجزائر، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث

فترات:

-الفترة الأولى 2001-2005: عرفت بارتفاع نسبة مساهمة أشباه النقود في الكتلة النقدية حيث وصلت

نسبة 40 %نتيجة تراكم الودائع لأجل، بينما عرفت النقود الورقية استقرارا بنسب بين 22 % و 24 %،

أما النقود الكتابية، فبعد الاستقرار التي شهدته خلال السنوات الثلاث الأولى في حدود 25 %ارتفعت

النسبة إلى 34.42 % سنة 2004 ثم إلى 36.09 % سنة 2005.

-الفترة الثانية 2006-2014: والتي تميزت بتغيرات جذرية في هيكل الكتلة النقدية، أين برزت النقود

الكتابية كأهم مكونات الكتلة النقدية، حيث فاقت نسبة مساهمتها 42 % من إجمالي الكتلة النقدية،

بسبب ارتفاع المتزايد في الودائع تحت الطلب للدخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات. أما النقود

الورقية فحافظت على استقرارها عند حدود 25 %.

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

-الفترة الثالثة 2015-2019: لوحظ خلال هذه الفترة تراجع للودائع تحت الطلب، رغم أنها تشكل النسبة الأكبر في حجم الكتلة النقدية، حيث انخفضت إلى 37.60 % سنة 2015 ثم إلى 35.89 % سنة 2019 ، بينما عرفت النقود الورقية برسن طفيف، أين وصلت إلى 32.63 % سنة 2019.

ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية:

بعد أن كانت القروض تشكل أهم مقابلات الكتلة النقدية خلال التسعينات، في ظل التراجع الحاد للموجودات الخارجية إثر انخفاض الكبير لأسعار النفط وتنامي مشكلة المديونية الخارجية، شهدت هذه الفترة ارتفاع الموجودات الخارجية إلى مستويات قياسية، كما هو مبين من خلال الجدول:

الجدول رقم 02-11: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020:

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان السنة	الموجودات الخارجية	نسبتها إلى M2 %	قروض الدولة	نسبتها إلى M2 %	قروض للاقتصاد	نسبتها إلى M2 %	المجموع
2001	1310.7	52.99	569.7	11.17	1078.4	43.60	2112.8
2002	1755.7	60.51	578.7	10.50	1266.8	43.66	2717.7
2003	2342.7	69.84	420.8	12.54	1378.9	41.11	3257.5
2004	3119.2	83.45	20.6-	-0.55	1535	41.06	4633.6
2005	4179.7	100.53	-933.2	-22.45	1779.8	42.81	5026.3
2006	5515	111.78	-1304.1	-26.43	1905.4	38.62	6116.3
2007	7415.5	123.7	-2193.1	-36.58	2205.2	36.79	7427.6
2008	10246.9	147.31	-3627.3	-52.15	2615.5	37.60	9235.1
2009	10885.7	151.76	-3488.9	-48.64	3086.5	43.03	10483.3
2010	11996.5	144.87	-3392.9	-40.97	3268.1	39.47	11871.7
2011	13922.4	140.22	-3406.6	-34.31	3726.5	37.53	14242.3

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

15893.6	38.93	4287.6	30.27-	3334-	135.65	14940	2012
17146.1	43.18	5156.3	27.09-	3235.4	127.50	15225.2	2013
20246.8	47.52	6504.6	14.56-	1992.3	114.96	157345	2014
23220.1	53.10	7277.2	4.14	567.5	112.19	15375.4	2015
23161.2	57.25	7909.9	1.94	2682.2	90.97	12569.1	2016
24799.3	35.80	8880	18.91	4691.9	45.27	11227.4	2017
25787.6	38.68	9976.3	24.53	6325.7	36.78	9485.6	2018
25411.5	42.43	10780.3	26.20	6660	31.13	7911.2	2019

المصدر:

-التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019.

، aout -Bulletin statistique de la banque d'Algérie hors, séries rétrospectives

2020 hors -série

يتضح من خلال الجدول الارتفاع الكبير للموجودات الخارجية خلال هذه الفترة، إذ أصبحت تمثل أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، حيث ارتفع حجمها من 1310.7 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 15734.5 مليار دينار كأكبر حجم لذا سنة 2014، بمعدل نمو سنوي فاق 110 %، ويعود هذا الارتفاع إلى تراكم الاحتياطيات الأجنبية، قبل أن تسجل تراجع خلال سنتي 2015 و 2016، حيث انخفضت إلى 15375.4 مليار دينار ثم إلى 12596.1 مليار دينار على التوالي، بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وبلغ حجم الموجودات الخارجية سنة 2005 إلى 4179.7 مليار دينار متجاوزا بذلك حجم الكتلة النقدي (M2)، واستمر هذا الوضع إلى غاية 2015، حيث تراوحت نسبة تغطية الموجودات الخارجية للكتلة النقدية بين 100% و 151 %، وهي سابقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، ليعود في الانخفاض خلال السنوات 2016 و 2017 و 2018 لتصل إلى 7971.2 مليار دج سنة 2019، لتتراجع نسبة التغطية إلى 31.13% سنة 2019.

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

أما بالنسبة للقروض للخزينة العمومية فبعدما عرفت انخفاض نسبي سنة 2001، أين انخفضت من 677.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 569.7 مليار دينار سنة 2001، سجلت سنة 2002 تحسن طفيف حيث ارتفعت إلى 578.7 مليار دينار، لتعود للانخفاض من جديد سنة 2003 حيث تراجعت إلى 480.8 مليار دينار، ويعود هذا التراجع إلى قيام الخزينة العمومية بتسديد ديونها اتجاه الجهاز البنكي، أما من حيث تغطيتها للكتلة النقدية فقد انخفضت من 11.17 % سنة 2001 إلى 10.50 % سنة 2002، لترتفع سنة 2003 إلى 12.54 %، ومع استمرار ارتفاع الإيرادات العمومية والموارد النقدية لصندوق ضبط الإيرادات، ف تعد الخزينة العمومية في حاجة إلى القروض البنكية، بل أصبحت هي المقرض للجهاز البنكي خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2014، وهو ما تبينه القيم السالبة، وبالتالي لم تعد القروض للخزينة العمومية تساهم في خلق النقود خلال هذه الفترة، لكن مع تراجع الإيرادات العمومية منذ سنة 2015، عادت الخزينة العمومية للاقتراض من الجهاز المصرفي، حيث بلغ حجم الاقتراض 567.5 مليار دينار سنة 2015، لتستمر مبالغ القروض الدولة في الارتفاع خلال الفترة 2016 إلى غاية 2019، حيث بلغت حجم القروض دولة 7971.2 مليار دينار سنة 2019 بنسبة تغطية بلغت إلى 31.13 %.

وعلى عكس القروض الممنوحة للخزينة العمومية، عرفت القروض الممنوحة للاقتصاد منحي تصاعدي طيلة الفترة 2001 - 2016، حيث انتقلت من 1078.4 مليار دينار سنة 2001 إلى 7909.9 مليار دينار سنة 2016، ويعود هذا الارتفاع إلى تمويل المشاريع التنموية الجاري إنجازها في إطار المخططات التنموية المسطرة من طرف الحكومة، وكذلك البرامج الاستثمارية في إطار الأجهزة المستحدثة لتشغيل الشباب) - CNAC^{ENGEM} - ENSEJ)، أما من حيث نسبة مساهمة القروض الممنوحة للاقتصاد في خلق النقود، فقد كانت متذبذبة من سنة لأخرى حيث تراوحت بين 36.79 % و 47.52 %، ولم تتجاوز 50 % إلا سنتي 2015 و 2016، أين ارتفعت إلى 35.10 % و 57.25 % تواليا .

الفرع الثاني: سعر الفائدة:

إن استخدام سعر الفائدة من خلال رفعها وخفضها في التأثير على ميزان المدفوعات، حيث انه في حالة العجز في ميزان مدفوعات دولة ما فإن رفع سعر الفائدة سيؤدي الى الحد من تدفق

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

رؤوس الاموال للخارج لارتفاع نسبة العوائد من سعر الفائدة في الداخل على عوائد الاستثمار الخارجي، وعليه فإن هذا الارتفاع سيجذب الاموال الاجنبية الى داخل تلك الدولة، وعليه يحدث التوازن تلقائيا والعكس في حالة الفائض. والجدول الموالي يوضح تطورات أسعار الفائدة وتطور رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم 02-12 تغير معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل

الفائدة الحقيقي خلال الفترة 2000-2020.

السنوات	ميزان تجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب أرس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	معدل الفائدة الحقيقي
2001	9.61	21.86-	-0.87	46.62	6.19	18.22-	11.74
2002	6.7	30.28-	-0.71	18.39-	3.65	41.03-	7.16
2003	11.14	66.26-	1.31-	84.50	7.59	107.94	0.1-
2004	14.27	28.09	1.81-	42.75	9.25	21.87	3.18-
2005	26.27	85.49	4.24-	126.73	16.94	83.13	6.78-
2006	34.06	28.67	11.22-	164.62	17.94	4.66	6.99-
2007	34.24	0.52	0.99-	91.11-	17.73	66.66	2.30-
2008	40.60	18.57	2.54	3.56-	25.55	25.17	1.5
2009	7.78	80.83-	3.45	35.82	36.99	-89.56	21.56
2010	18.20	133.93	3.42	0.86-	3.86	303.62	6.99-
2011	25.96	42.63	2.37	0.3-	15.58	29.26	8.3-
2012	20.16	22.34-	0.24	115.23-	12.05-	40.13	2.24
2013	9.38	53.47-	1.02	262.5-	30.13	98.88	5.44
2014	0.32	96.58-	3.4	-	5.88-	-	8.31

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

15.6	-	27.54-	-	0.24-	-	27.29	2015
7.05	-	26.30-	-	0.19	-	26.22	2016
-	-	21.76	-	0.33	-	14.41-	2017
-	-	15.82	-	0.89	-	7.46-	2018
-	-	3.25-	-	0.77	-	2.10-	2019

المصدر:

- التقرير السنوي للبنك الجزائري، للسنوات 2006-2010-2013-2017-2018

- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، ص 02

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة 2000-2017 تراجع في رصيد ميزان المدفوعات من 7.57 مليار دولار الى 3.65 مليار دولار سنة 2002، بحيث كاف سعر الفائدة اثر ضعيف وذلك لتذبذب الذي عرفه بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل سنة 2000 سعر فائدة سالب 11.71 % ثم ارتفع ولكن سرعان ما انخفض سنة 2002 الى 7.16 % وهذا انعكس على ميزان راس المال الذي سجل في بداية الفترة خروج رؤوس الأموال في إطار تسديد اصل الدين 1.36 مليار دولار في سنة 2000 في ظرف يتميز بضعف تعبئة القروض الخارجية، وهذا ما يترجم بعجز هذا الحساب لكن بنسبة ضعيفة حيث تحسن سنتي 2002 -2001 بالرغم من رصيده السلبي الذي عرف عجز خلالها هذه الفترة. اما الفترة ما بين 2003-2006 عرف ميزان المدفوعات فائض متزايد رغم العجز في حساب راس المال نتيجة للتسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي، الا ان الفائض المحقق في حساب راس المال في الفترة ما بين 2008-2011 يعتبر اداء استثنائيا يسمح بواجهة الصدمات الخارجية، وايضا يعتبر عنصر السلامة بالنظر الى خطورة الازمة المالية الدولية، حيث بلغ اعلى رصيد 3.45 مليار دولار سنة 2009 وهذا لارتفاع سعر الفائدة 21.56 % ولكن لم يظهر اثره في السنوات الاخيرة وهذا يدل على ضعف تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات خلالها هذه الفترة.

المطلب الثالث : تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة من 2000-2020

كان التحديد الإداري للدينار قبل الإصلاحات الاقتصادية ظاهرة مألوفة، كما أن هذا التحديد لا ينسجم كلية مع تدهور القيمة الداخلية له، فأدى السعر المرتفع والغير الحقيقي للدينار الجزائري لعجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، ولقد ساعد ذلك على ظهور سوق موازية للعملة الأجنبية، حيث ما فتئ سعر صرف الدينار بها يفوق نظيره في السوق الرسمية .

وتهدف برامج التثبيت على مستوى سوق الصرف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي و الموازي حتى يصبح سعره يتم عن طريق العرض و الطلب. وذلك بإمكانه المساعدة على توجيه تحويلات غير المقيمين عبر القنوات الرسمية، فضلا عن تطهير التبادلات الخارجية و كذلك يهدف إلى ازدياد شفافية نظام الصرف.

ومنذ بداية إصلاح سوق الصرف كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية. و تتميز هذه المرحلة في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة و بدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990. ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار، فكان ذلك برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف في السوق الموازية. وبعبارة أخرى تخفيض الدينار كان يهدف إلى جعل 1 دولار أمريكي يعادل 31 دينار جزائري وبالموازنة مع ذلك كان الاتفاق يهدف لتحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية.

أما في الواقع فإن تخفيض للعملة كان أقل مما هو مرغوب حيث أصبح 1 دولار أمريكي يعادل 22.5 دينار جزائري ابتداء من سبتمبر 1991. أما بخصوص عمليات قابلية تحويل الدينار فقد أجلت بسبب ضعف احتياطات الصرف آنذاك. وفي 1994 و خلال السنة الأولى من بداية استعمال برنامج التعديل الهيكلي تم حدوث انخفاض لقيمة الدينار الجزائري كما يلي :

الانخفاض الأول تم في أبريل 1994 و تقدر قيمته 50% من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي الذي انتقل من 24 دينار إلى 36 دينار وذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تحضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية.

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

ثم حدث تخفيض في الدينار في سبتمبر 1994 وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري و كذلك في غضون عدة أشهر العملة الوطنية فقدت 70% من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي .

كان عام 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة، وقابلية تحويل الدينار له اثر محسوس على تثبيت و تحديد سعر الصرف على ضوء العرض والطلب.

وفي عام 1995 أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم و الصحة ونفس الإجراء اتخذ بالنسبة لنفقات السياحة خلال 1997.

وتم إنشاء في بداية 1996 سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنها أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنهم، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 وتلك الخطوات الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف. والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996.

إن عملية تحويل الدينار ساعد على ترقية محيط ملائم للاستثمار الأجنبي، و جو مستقر لسعر صرف فعلي وحقيقي بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم و أرباحهم إلى الخارج.

سمح استقرار الاقتصاد الكلي، الذي تمت العودة إليه ابتداء من بداية سنوات 2000، بإرساء توازن الاسعار النسبية باعتبارها قاعدة ارتكاز بالنسبة لسياسة الصرف. ويتمثل هدف بنك الجزائر في تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي طويل الأجل للدينار حول قيمة التوازنية المحددة بأساسيات الاقتصاد الوطني .

في مجال الإطار العملي، من المفيد التنكير بأن اسعار الصرف تتحدد يوميا، بل مرات عديدة يوميا، في السوق الصرف بين البنوك، يتدخل بنك الجزائر و البنوك و المؤسسات المالية، الوسيطة المعتمدة. ويتعلق الامر بتحديد مرن لسعر الصرف.

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

في حالة الجزائر، معدل الصرف الفعلي الحقيقي هو مؤشر مختصر يشمل المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشر (15) من الدول التجارية الرئيسية الشريكة و التي تمثل 88% من المبادلات الإجمالية.

تقوم طريقة الحساب على أساس تحديد مؤشر للتنافسية على قاعدة ترجيح معدلات الصرف الإسمية للدول الشريكة و مؤشرات أسعارها الاستهلاكية بأوزانها النسبية في المبادلات التجارية مع الجزائر.

إن طريقة الحساب هذه، المطبقة في الوقت الراهن من قبل بنك الجزائر، تؤدي به إلى متابعة تطور الظروف الدولية وعلى المستوى الوطني بصفة دائمة، في مجال معدلات التضخم وتطورات معدلات الصرف، في وقت الذي تحدد فيه أساسيات الاقتصاد بطريقة استشرافية. ويسمح ذلك لبنك الجزائر بالتدخل في سوق الصرف بين البنوك لضمان عدم تأثير الحركة في معدل الصرف على التوازن طويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار .

تجدر الإشارة إلى أن سياسة معدل الصرف اليوم توجد في تناغم مع الاستقرار الخارجي، الذي يركز بدوره على صلابة مميزة في الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر. وهكذا تخدم سياسة معدل الصرف التي يديرها بنك الجزائر، بطريقة مرنة ، الاقتصاد الوطني .

من زاوية عملياتي، يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك بغية السهر على عدم تأثير حركات معدل الصرف الإسمي على التوازن طويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار. ويمنح ذلك في الواقع رؤية واضحة في الأجل الطويل في مجال القرارات الاستراتيجية للاستثمار ويسمح أيضا للمتعاملين الاقتصاديين بإرساء دائم لتنافسياتهم الخارجية.

واصل بنك الجزائر في السداسي الأول من سنة 2008 تثبيت معدل الصرف الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الاسواق المالية و النقدية و أسواق الصرف و عودة التضخم على المستوى العالمي، خصوصا الدول الشريكة للجزائر. وهو ما تطلب متابعة جد خاصة للتطور قصيرة الأجل للأسعار النسبية، في الوقت الذي تدهورت فيه قيمة الدولار الأمريكي مقارنة مع الأورو خلال السداسي الأول من سنة 2008، باستثناء شهر ماي، وذلك حسب متوسط الأسعار الشهرية.

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

إن التحسن في قيمة الدينار، من جانبه ، مقارنة بالدولار، خصوصا في الفصل الثاني من سنة 2008، و الذي ترافق مع اثر موازن في مجال تطور سعر الدينار/أورو، تدهور في الفصل الأول تلاه تحسن في الفصل الثاني من سنة 2008، قد ادى إلى تعزيز معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في المدى القصير.

بالنظر إلى خطورة الاضطرابات في الاسواق المالية الدولية و انعكاساتها السلبية على الاقتصاديات الناشئة و النامية، يشكل المستوى الهام للاحتياطيات الرسمية للصرف و تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار اليوم ضمانا مزدوجا بالنسبة للجزائر في مواجهة هذا النوع الصدمات الخارجية.

مع ذلك ، يكمن التحدي في الحفاظ على سلامة ميزان المدفوعات في المدى المتوسط و المدى الطويل عن طريق رفع التنافسية الخارجية خارج المحروقات. يجب على الخصوص أن تترافق سياسة الصرف بتدابير أخرى في مجال السياسة الاقتصادية تستهدف رفع الإنتاجية و التنويع الاقتصادي.

وفي الخلاصة يمكن القول إن نظام الصرف عرف عدة تطورات متتالية منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظام حقيقيا لسعر صرف ما بين البنوك.ويمكن توضيح أسعار صرف الدينار مقابلا الدولار في الجدول التالي:

جدول رقم 02-13 أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	احتياطي صرف	سعر الصرف
2001	17.9	77.3
2002	32.1	79.7
2003	32.9	77.4
2004	43.1	72.1
2005	56.1	73.3
2006	77.7	72.6
2007	110.2	69.3

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

2008	143.1	64.6
2009	148.9	72.6
2010	162.2	74.4
2011	182.2	72.25
2012	190.6	77.55
2013	194.01	79.4
2014	178.9	80.6
2015	144.1	100.5
2016	114.1	109.5
2017	97.3	111
2018	..	116.6
2019	..	119

المصدر: بنك الجزائر 2005-2006-2010-2015،

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48 ديسمبر 2019.

نلاحظ من خلال الجدول ان احتياطي الصرف سنة 2001 بلغت 17.9 مليار دولار واستمرت احتياطات الصرف في الارتفاع حيث وصلت سنة 2002 الى 23.1 مليار دولار، ثم 32.9 مليار دولار سنة 2003، ليبلغ سنتي 2005 و 2006 الى 56.1 مليار دولار و 77.7 مليار دولار على التوالي، وأستمر الارتفاع في احتياطي الصرف الى غاية 2013، لينخفض سنة 2014 الى 178.9 مليار دولار مقابل 194.01 مليار دولار سنة 2013، ليظل في الانخفاض الى أن يصل سنة 2017 الى 97.3 مليار دولار.

ومن هذا المنطلق تابع بنك الجزائر تطبيق سياسة صارمة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خلال إدارة سعر الصرف وتدخله في سوق الصرف بين البنوك، لضمان استقرار سعر الصرف مقابل تقلبات العملات الأخرى.

المبحث الثالث : أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة

2000-2020

يسعى هذا المبحث الى دراسة أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر ، والتي تتمثل في المؤشرات الاقتصادية .

وكما سبقت الاشارة اليه في المبحث الأول والثاني فقد تم اختيار الفترة من بين 2000-2020 حيث تم الاعتماد على بيانات سنوية بعد 21 مشاهدة لكل متغيرة محسوبة ، كما تم التحصل على المعلومات من مصادر مختلفة كبنك الجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات .

المطلب الأول : التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة

بناء على هدف الدراسة والمتمثل في استقصاء أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسينها على مدار سنوات دراسية ، قمنا بتمثيل السياسة المالية والنقدية بمتغير العرض المالي والنقدي في النموذج بغرض معرفة أيهما يمارس تأثير كبير ، وسنستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية Eviews في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا تقدير النموذج . ومن أجل الوصول الى هدف الدراسة تم الاعتماد على المتغيرات التالية :

الفرع الاول : المتغيرات الدراسة

يتمثل في :

أولا : المتغير التابع

- معدل التضخم : ويرمز له بالرمز Tinf ، ويعكس المؤشر التدهور الذي يصيب القدرة الشرائية للنقود الناتجة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، والذي يصيب خصوصا أصحاب المداخل الثابتة التي لا تستطيع حماية نفسها من ارتفاع الأسعار .

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

ثانيا : المتغير المستقل

وتتضمن كل من :

1- الانفاق العام : ونرمز له بـ DEP .

2- سعر الصرف : ونرمز له بـ P .

الفرع الثاني : نموذج الدراسة

يمكن صياغة النموذج في صيغته الرياضية على الشكل التالي :

$$Tinf = x_1 DEP + x_2 RM + x_3 P + \alpha$$

اعتمدنا في دراستنا القياسية لتبيان أثر السياسة المالية على المستوى المعيشي على المتغيرين النفقات العامة والإيرادات العامة ، ولتبيان أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشي المعبر عنه بالمستوى العام لأسعار اعتمدنا على المتغير سعر الصرف .

الجدول رقم 02-14 متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

P	RM	DEP	Tinf
75.3	1,028,480,000	1,255,576,164	0.3
77.3	1,234,380,000	1,251,794,176	4.2
79.7	1,457,750,000	1,559,844,167	1.4
77.4	1,451,450,000	1,711,109,900	4.3
72.1	1,528,000,000	1,920,000,000	4
73.3	1,635,830,000	1,950,000,000	1.4
72.6	1,667,920,000	2,631,434,977	2.3
69.3	1,802,616,000	3,623,758,361	3.7
64.6	1,924,000,000	4,322,861,696	4.9
72.6	2,786,600,000	5,191,458,485	5.7

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

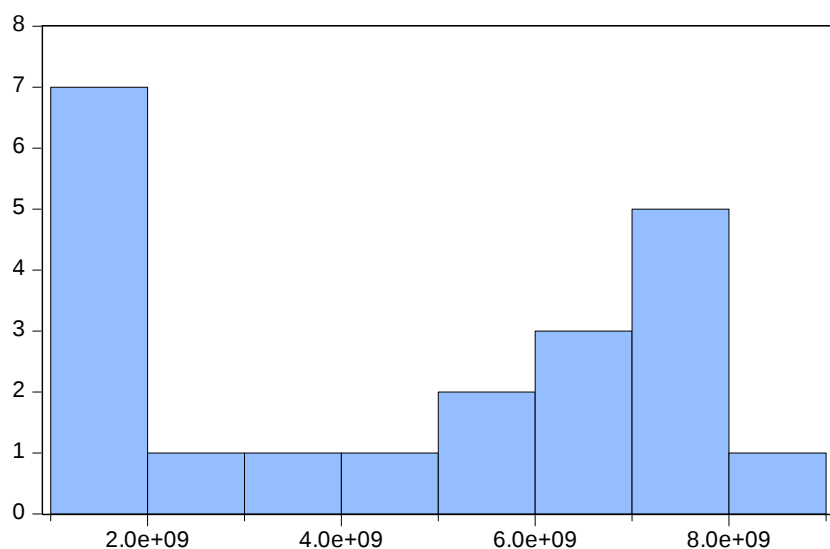
74.4	3,081,500,000	5,860,860,823	3.9
72.25	2,992,400,000	6,618,426,634	4.5
77.55	3,455,650,000	7,428,667,056	8.9
79.4	3,820,000,000	6,879,821,144	3.3
80.6	4,218,180,000	7,656,166,576	2.9
100.5	5,103,000,000	7,263,652,000	4.8
109.5	5,110,100,000	7,984,180,000	6.4
111	6,047,900,000	6,883,215,000	5.6
116.6	6,751,400,000	7,726,300,000	4.3
119	6,507,907,648	8,557,158,478	4.1
77.3	1,028,480,000	1,255,576,164	0.3

فستتطرق لها من خلال دراسة سببية قرانجر المطورة في الأجل الطويل - تودا يياموتو -

بغرض الاجابة عن الاسئلة المطروحة وقبل الانطلاق في تقدير نموذج وتحليله نتائجه

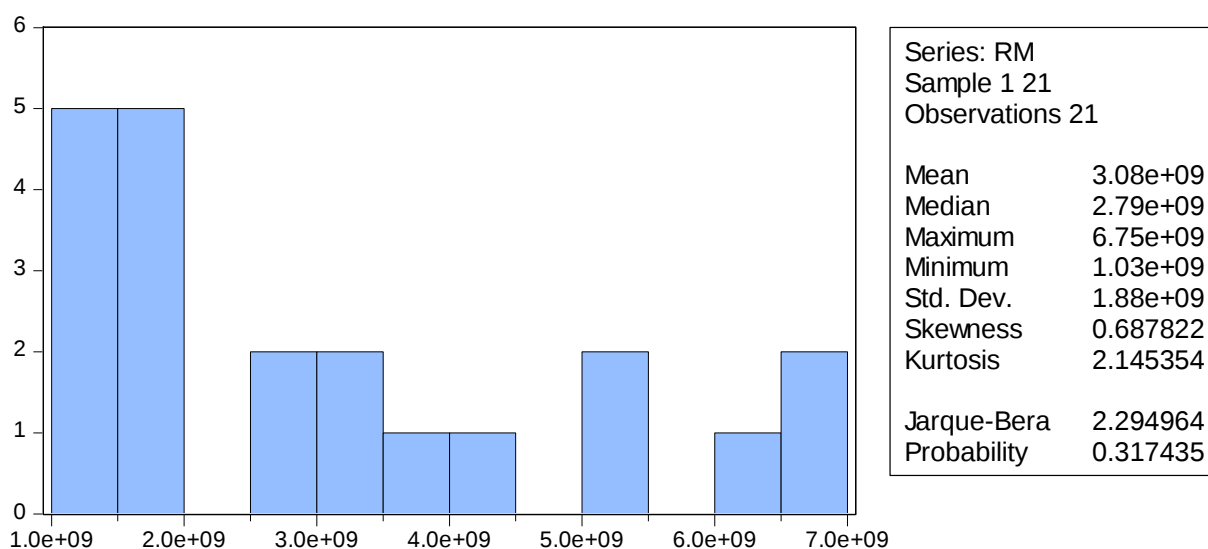
المطلب الثاني : الاختبارات الحسابية

الفرع الأول : اختبار استقرار السلاسل الزمانية

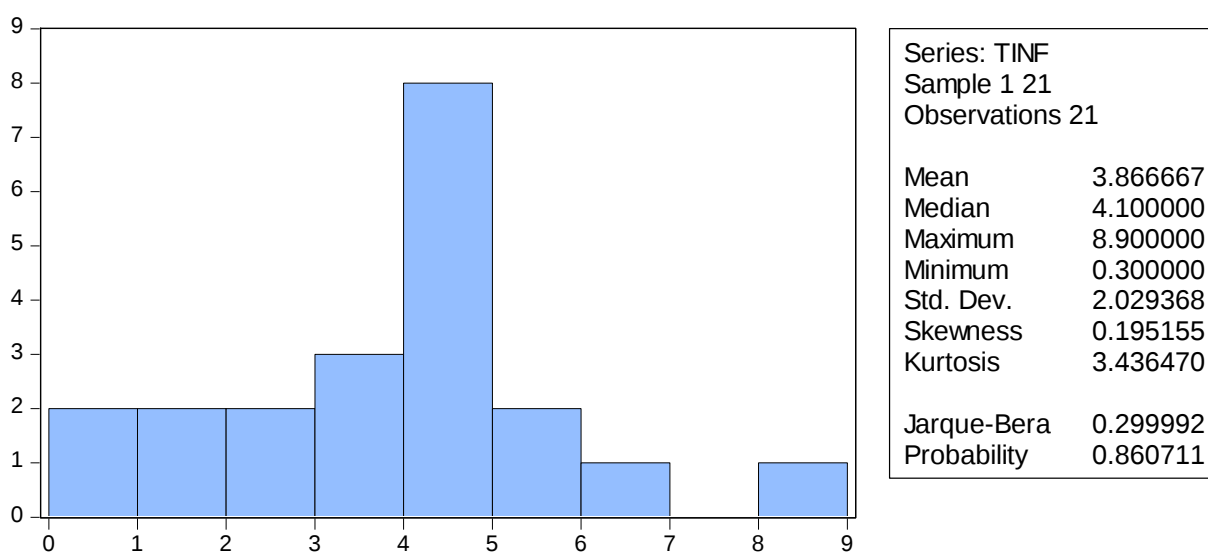


Series: DEP	
Sample 1 21	
Observations 21	
Mean	4.74e+09
Median	5.19e+09
Maximum	8.56e+09
Minimum	1.25e+09
Std. Dev.	2.72e+09
Skewness	-0.095407
Kurtosis	1.347589
Jarque-Bera	2.421014
Probability	0.298046

الشكل رقم 01-04 اختبار النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



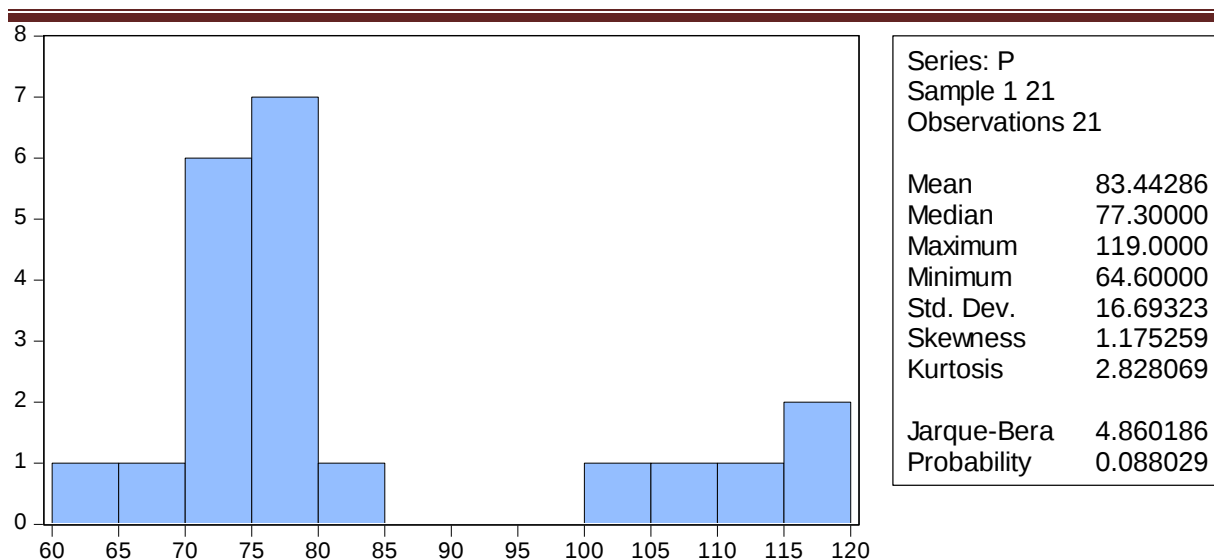
الشكل رقم 01-05 اختبار الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



الشكل رقم 01-06 اختبار التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020



الشكل رقم 01-07 اختبار سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الفرع الثاني : العلاقة الطويل وقصيرة الاجل بين السلاسل الزمنية

Unit Root with Break Test on DEP

=====

Null Hypothesis: DEP has a unit root

Trend Specification: Intercept only

Break Specification: Intercept only

Break Type: Innovational outlier

=====

Break Date: 8

Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic

•Lag Length: 3 (Automatic - based on Schwarz information criterion

(maxlag=4

=====

*.t-Statistic Prob

=====

Augmented Dickey-Fuller test statistic -3.791930 0.2398

Test critical values1% level -4.949133

level -4.443649 %5

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

level -4.193627 %10

=====

.Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values*

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: DEP

Method: Least Squares

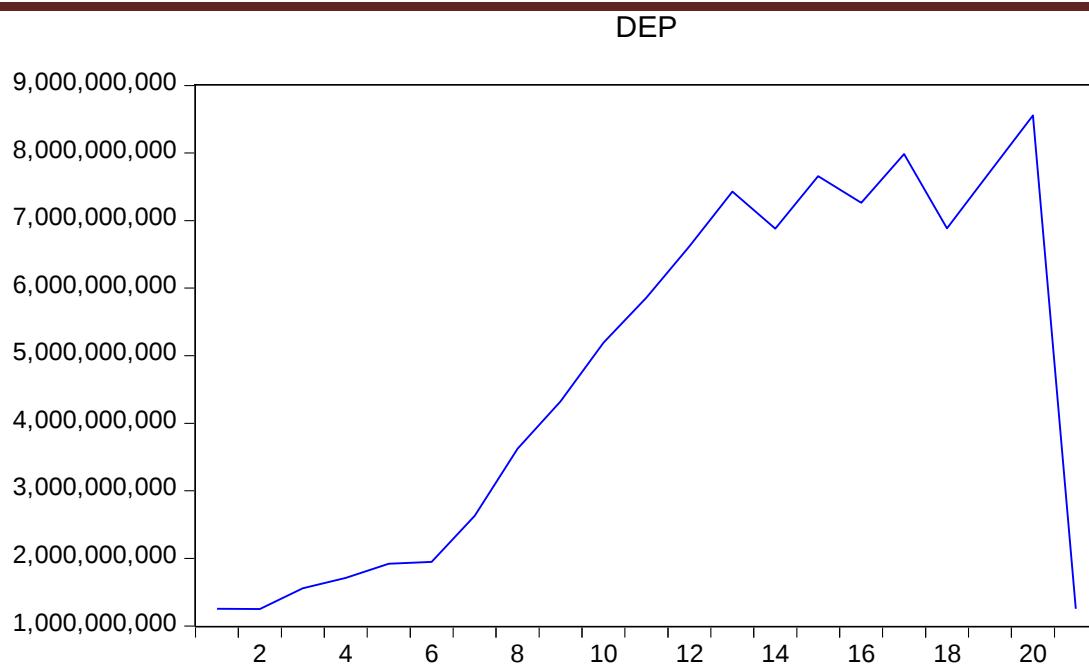
Date: 06/08/22 Time: 10:20

Sample (adjusted): 5 21

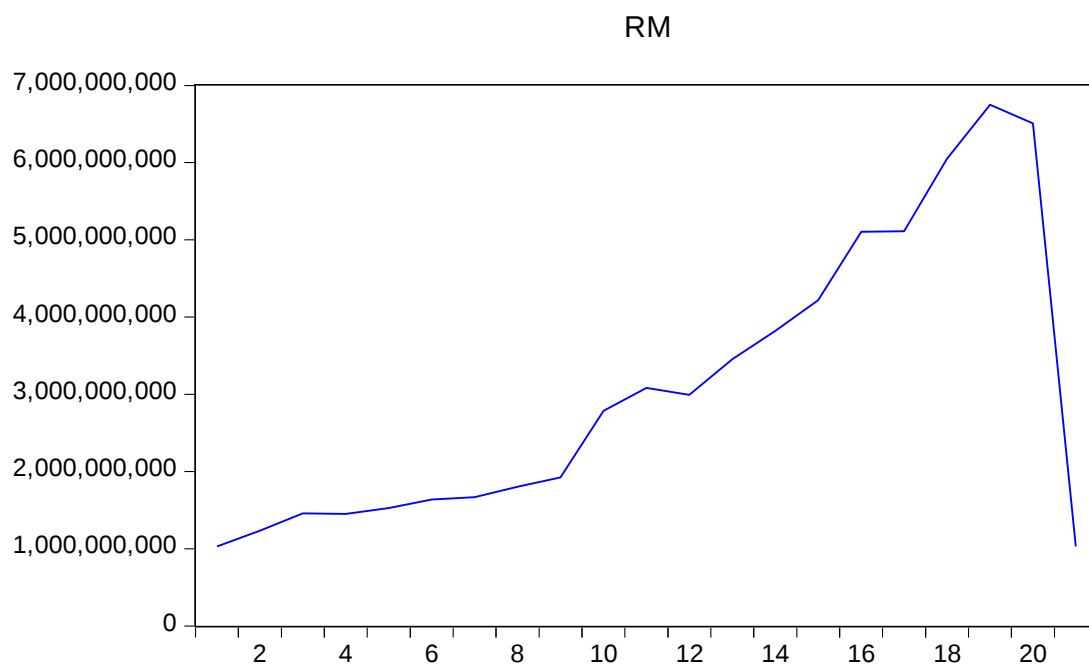
Included observations: 17 after adjustments

=====

.Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
=====				
DEP(-1)	0.030825	0.255589	0.120605	0.9064
D(DEP(-1))	-2.140066	0.492467	-4.345605	0.0015
D(DEP(-2))	-1.100753	0.587367	-1.874046	0.0904
D(DEP(-3))	1.862981	0.530188	3.513812	0.0056

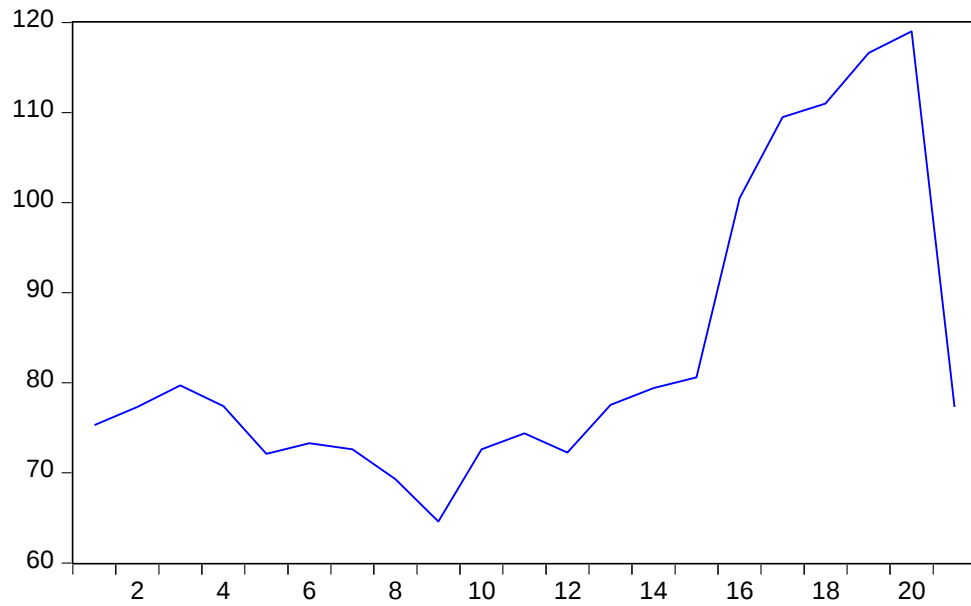


الشكل رقم 08-01 منحني النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



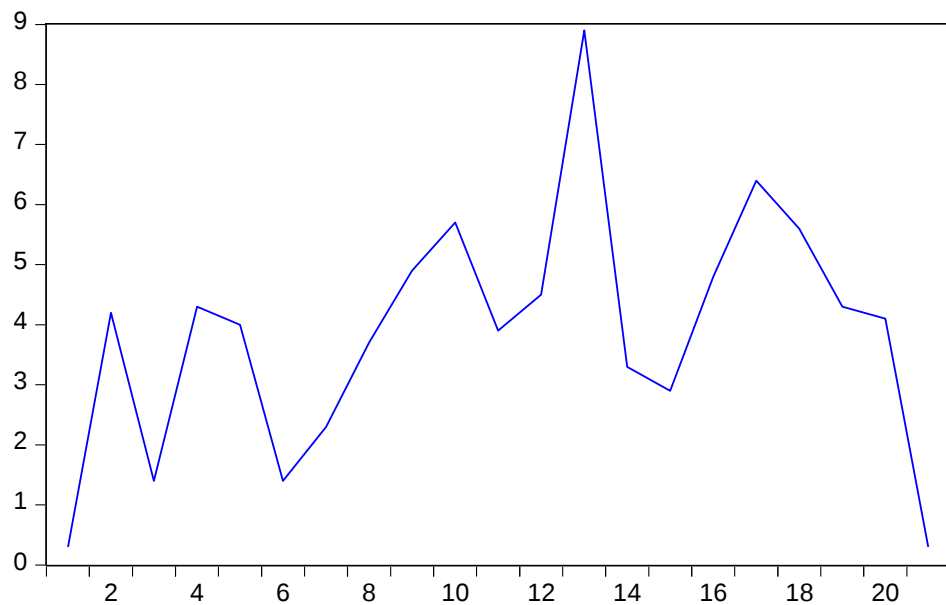
الشكل رقم 09-01 منحني الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

P



الشكل رقم 10-01 منحنى سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

Tinf



الشكل رقم 11-01 منحنى التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/08/22 Time: 10:50

Sample: 1 21

Lags: 20

Null Hypothesis:

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

C:.WF1::BOOK1does not Granger Cause DEP
DEP does not Granger Cause C:.WF1::BOOK1

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/22 Time: 10:47
Sample: 1 21
Lags: 2

Null Hypothesis:

C:.WF1::BOOK1does not Granger Cause RM1
RM1 does not Granger Cause C:.WF1::BOOK1

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/22 Time: 10:48
Sample: 1 21
Lags: 20

Null Hypothesis:

C:.WF1::BOOK1does not Granger Cause TINF
TINF does not Granger Cause C:.WF1::BOOK1

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/22 Time: 10:49
Sample: 1 21
Lags: 20

Null Hypothesis:

C:.WF1::BOOK1does not Granger Cause P
P does not Granger Cause C:.WF1::BOOK1

نلاحظ من الجزء العلوي والذي يعبر عن نموذج العلاقة قصيرة إن معظم المتغيرات ذات معنوية إحصائية بين المستوى 5 بالمائة و 10 بالمائة ، وقد كان تأثير المتغيرات بين الايجابي والسلبي .

بالنسبة للوغاريتم العرض النقدي كانت غير معنوية ، وما يعني أن السياسة النقدية تؤثر عكسيا وبشكل ضعيف على نصيب الفرد من الناتج القومي في الجزائر .

بالنسبة للوغاريتم متغير الانفاق الحكومي في بداية الفترة أي $t = 0$ قد أثر بشكل ايجابي على نصيب الفرد من الناتج الاجمالي في الأجل القصير وذو معنوية احصائية مقبولة عند المستوى 1 بالمائة

الفصل الثاني أثر السياسة المالية والنقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2020

0.0086 حيث يؤدي زيادة لوغاريتم الانفاق الحكومي بحوالي 1 بالمائة الى رفع نصيب الفرد من الناتج القومي بـ 0.02777 بالمائة .

الفرع الثالث : اختبار سببية فرانجر

ارتأينا في هذا الفرع دراسة السببية بالنسبة للمدى الطويل تودا ياماموتو لمتغيرات الدراسة لأثر السياسة المالية والنقدية على مستوى المعيشة في الجزائر ، هذا الاخير الذي يمكن تمثيله بمجموعة من المتغيرات سواء من الجانب الاقتصادي - نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي ، معدل التضخم ، وسعر الصرف مع النفقات العامة والايادات العامة .

أولا : التعريف باختبار سببية فرانجر المتطورة بالنسبة للمدى الطويل

جاء هذا الاختبار ليغطي النقائص التي يعاني منها اختبار سببية فرانجر ، والذي يفترض أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة ، وهو اختبار ومتعلق بوجود التكامل المشترك حسب نظرية التمثيل لفرانجر ، الا ان اختبار تودا ياماموتو يعالج اختلاف درجات التكامل المختلفة ، وهو اختبار للسببية طويلة المدى

ثانيا : اختبار السببية بين السياسة المالية والنقدية ومؤشرات مستوى المعيشة

تم اختيار تودا تاماموتو في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية السياسة المالية والمتمثلة في النفقات العامة والايادات العامة ومستوى المعيشة في الجزائر ممثلا في مؤشرات مستوى العام لاسعار ، معدلات التضخم وسعر الصرف .

المطلب : الثالث النتائج والتحليل

الفرع الاول : نتائج وتحليل واقع السياسة المالية والنقدية ومستوى المعيشة في الجزائر

1- تميزت السياسة النقدية خلال فترة التسعينات بالتقييد في اطار الاصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية من خلال التحكم في نمو المعروض النقدي ، لتشهد بداية من سنة 2001 توسعا لتحسن الوضع النقدي والمالي جراء ارتفاع اسعار برميل النفط في الاسواق العالمية ، و كذا في ظل البرامج الانعاش الاقتصادي ، ومصاحبة العرض النقدي للزيادة في

- النفقات العامة خلال الفترة 2001-2014 ، وهنا نجد أن بنك الجزائر بدأ باستخدام سياسة استهداف التضخم و التي تعبر على الآلية المستحدثة لعمل السياسة النقدية .
- 2- تبعية الاقتصاد الجزائري للبترول ، وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية ، حيث واثق الصدمة الانعكاسية البترولية منتصف سنة 2014 ، أصبح بنك الجزائر يقوم ولمدة خمس سنوات بالتمويل التضخمي للاقتصاد ، بواسطة شراء السندات التي تصدرها الخزينة العمومية بهدف تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية ، تمويل الدين الداخلي العمومي بالإضافة الى تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .
- 3- يتأثر المستوى المعيشة في الجزائر بالانفاق العام ، حيث ساهمت البرامج التنموية في الجزائر في الرفع من المستوى المعيشي للمواطن بتخفيض نسب الفقر ، الرفع من نصيب الفرد من الناتج الاجمالي ، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ، توفير السكن ، توفير مناصب شغل .
- 4- يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالضعف و التذبذب ، كونه مرتبط بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي ، عدم مرونة الجهاز الانتاجي ، بالإضافة الى ضعف بنيته من حيث مساهمة مختلف القطاعات فيه ، وعند دراسة معامل درجة التنويع الاقتصادي أظهر تشوه هيكلي كبير مس الاقتصاد الجزائري خلال الفترة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي ، فعوض أن تقلص تلك البرامج من حجم التركيز على قطاع المحروقات الا انها زادت من ارتباط الاقتصاد الوطني بذلك القطاع لدرجة المبالغ فيها ، وهذا ما يجعل مستوى المعيشة في الجزائر رهن قطاع المحروقات .

الفرع الثاني : نتائج الدراسة القياسية

- 1- أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هناك أثر ايجابي للعرض النقدي على الفقر في الاجل القصير ، فالسياسة النقدية التوسعية تساهم في تخفيض الفقر ولكن بشكل ضعيف . أما في الاجل الطويل فأظهر النموذج وجود أثر سلبي للمستوى العام لاسعار على الفقر ، فارتفاع مستوى العام لاسعار يؤدي الى ارتفاع الفقر ويرجع السبب في ذلك الى أن السياسة النقدية التوسعية على المدى الطويل تؤدي الى التضخم الذي يترتب عنه تراجع القدرة الشرائية .
- 2- توصلت الدراسة الى أن تأثير السياسة المالية في تخفيض الفقر والرفع من مستوى الرفاهية الاقتصادية ممثلا في مؤشر التنمية البشرية أكبر من تأثير السياسة النقدية ، ويرجع السبب في

ذلك الى أن الهدف المعلن من طرف السلطة النقدية هو ضبط معدل التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، فطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية و تخلف القطاع الحقيقي المستوعب لانتقالات أثر السياسة النقدية

3-توصلت الدراسة الى ضعف تأثير السياسة النقدية على نصيب الفرد من الناتج الوطني في الأجل القصير ، أما في الأجل الطويل فهناك تأثير عكسي بين سعر الصرف ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي ، أي أن انتهاج سياسة نقدية توسعية يؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج الاجمالي

4-أظهرت سببية قرانجر المطورة في المدى الطويل تودا ياماموتو أن الانفاق الحكومي مرتبط بعوامل أخرى وأن عدم تأثير السياسة النقدية عليها راجع الى كون الهدف المعلن من قبل السلطة النقدية هو ضبط التضخم

خلاصة الفصل الثاني:

سعت الدراسة في هذا الفصل الى محاولة تقييم دور السياسة النقدية والسياسة المالية في تحسين مستوى المعيشة في الجزائر في الفترة 2000-2020 حيث مر مستوى المعيشة في الجزائر في الجزائر بثلاث مراحل أساسية كانت بمرحلة الاستقلال الى غاية منتصف الثمانينات ، حيث تم انتهاج النظام الاشتراكي وتم تبني مجموعة من المخططات التنموية التي تهدف الى اقامة تنمية اقتصادية شاملة ، بالاضافة الى اتخاذ مجموعة من السياسات التي تساهم في رفع مستوى السكان ومكافحة الفقر .

ابتداء عرفت الجزائر أزمة اقتصادية حادة كشفت هشاشة الاقتصاد الوطني ، وضعف النظام الصناعي الذي غلبه القطاع العام ، والذي كان يعتمد على إيرادات المحروقات كمورد رئيسي في ظل هذا الوضع الداخلي غير المستقر وشح الموارد المالية ، وتضاعف خدمات الدين الخارجي وفشل الإصلاحات الذاتية وتزايد الضغوطات الدولية ، فقد عانت الجزائر من انعكاساتها السلبية المباشرة على الوضعية الاجتماعية للمواطنين من حيث حدة الفقر وانتشار رفعتة ، وفي السنوات الاخيرة بفضل برامج الدعم التنموي خلقت مناسب شغل اضافة الى محاربة الفقر والرفع من نصيب الفرد من الناتج القومي ، تحسن الخدمات الصحية ، التعليمية لكنها لم ترقى الى المستوى المطلوب .

خاتمة

الخاتمة العامة:

لقد احتاج الفكر الاقتصادي لزهاء عشر عقود مليء بعواصف الأزمات الاقتصادية كان لهبوبها الأثر البارز في تغيير القناعات و الذهنيات المتشددة ، الرافضة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ ليتم بذلك رفع الحظر عنها ، وتوجيه سهام الإنتقاد فقط إلى حجم هذا التدخل ، والذي كان من أوجهه تذليل السياسات المالية و النقدية، التي تصبو لبلوغ عديد الغايات الاقتصادية.

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم ما تسعى السياسات المالية والنقدية في تحقيقه بفضل أدواتها المختلفة ، كما يعتبر بحق الميزان الذي يظهر سلوك الأمم للمنهاج الصحيح نحو الرقي الاقتصادي والاجتماعي ... من عدمه.

إن النقدية في سبيل تحسين المستوى المعيشي في الجزائر ، ضمن مساحة زمنية تشمل السنوات 2000 الى 2020 ؛ قد أثمرت جملة من النتائج ، منها ما هو مرتبط بالجزء النظري ، و منها ما هو متعلق بالجزء التطبيقي ؛ كما قدمت اختبارا للفرضيات المعدة مسبقا ، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية.

ليشرع أخيرا في إشارة إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

1 . نتائج الدراسة :

أ . نتائج الجزء النظري :

مر الجانب النظري من الدراسة العديد من النتائج التي يتم سردها في التالي:

*شهدت السياسة المالية على تجاذبات فكرية طالتها، وطالت استخدام الدولة لها بحجة التدخل في الحياة الاقتصادية ، حتى فتحت لها الأبواب بفضل أدواتها الفعالة في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، بفعل تأثيرها المحكم على مختلف المتغيرات الاقتصادية .

*كذلك تعرضت السياسة النقدية لإهتمام الفكر الاقتصادي بمخلف مشاريه، جراء احتواء هذه السياسة على الكثير من الأدوات الفاعلة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

*ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية و المالية في مختلف الدول ، مهما تباينة أنظمتها الإقتصادية والإجتماعية ، لغاية إدراج أهداف كل منهما ، و من ثم تفادي عرقلت إحداها للأخرى عند سعيهما لبلوغ هذه الأهداف .

*يبنى النمو الإقتصادي كمتغير كمي يقيس التغير السنوي في حجم الناتج ، على المجموعة من العناصر كاليد العاملة ، رأس المال، في مقابلة جملة من التكاليف في طليعتها التلوث البيئي.

*حظي النمو الإقتصادي هو الآخر بأضواء إهتمام المدارس الإقتصادية ، التي تداولته و أثرته بعديد من النماذج مفسرة لتطوره ، و مدى تأره بأدوات السياسات المالية و النقدية .

ب . نتائج الجزء التطبيقي:

- بعد قانون النقد والقرض رسمت الجزائر معالم سياستها النقدية والمالية وبدأت العمل الجاد في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلية .

- استطاعت الجزائر في هذه الفترة من التحكم في الاقتصاد رغم الازمات حيث لحظنا الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي والتناقص في معدلات البطالة .

- زادت نفقات الجزائر في هذه الفترة لأنها كانت تبني بنية تحتية قوية وخلق ادارات جديدة زادت فيها نفقات التجهيز ولنجاح كل ذلك زادة نفقات التسيير .

- مرت تطورات الكتلة النقدية بثلاث مراحل خلال هذي الفترة كنت بين الزيادة والنقصان .

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات وكان سعر الفائدة اثر ضعيف وتميزت تلك الفترة بخروج الاموال لتسديد الدين الخارجي

- نظام الصرف شهد عدة تطورات منها نظام صرف ثابت في البداية وبعدها نظام المتعويم الموجه ثم اصبح نظام حقيقيا لسعر الصرف بين البنوك .

- تحسن في جميع مؤشرات المستوى المعيشي لسكن في هذه الفترة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ . باللغة العربية :

- 1 . وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، مصر، 1988.
- 2 . عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- 3 . حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986.
- 4 . عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 5 جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1997.
- 6 . عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1992.
- 7 . سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، مصر، 1994.
- 8 . حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1984.
- 9 . محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 10 . عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979.
- 11 . عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002.
- 12 . أمين رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992.
- 13 . علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1997.

- 14 . السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.
- 15 . زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994.
- 16 . زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971.
- 17 . علي زغود، المالية العامة، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 18 . عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
- 19 . مروان عطوان، الأسواق المالية والتغذية، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 1993.
- 20 . حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2003.
- 21 . عبد الكريم صادق بركان، عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، 1973.
- 22 . عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 23 . ماجد فايق جندي، السياسات النقدية في الكويت، رسالة ماجستير غير منثورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1982.
- 24 . يوسف كمال، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1996.

- 25 . عصام الدين فؤاد أحمد، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1989.
- 26 . عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1999.
- 27 . وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000.
- 28 . محمد خليل برعي، عبد الهادي سوفي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1984.
- 29 . أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، 1973.
- 30 . باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة بتصريف عبد اللطيف منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987.
- 31 . محمد زكي شافعي، النظم المصرفية في البلدان المتخلفة اقتصاديا رسائل في التخطيط القومي رقم 49، لجنة التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 1957.
- 32 . محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978.
- 33 . علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود و البنوك ،دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998.
- 34 . محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 35 . حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998.
- 36 . محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- 37 . عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، مصر، 1980.

38 . محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

39 . بهاء الدين طوي ،دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2016 .

ب باللغة الأجنبية :

40– Faika El-Rafaie, The Coordination of Monetary and Fiscal Policies in Egypt in Monetary Policy and Exchange Rate Regimes, options for the Middle East, 5th book, the egyptian center for economic studies, april 2002.

41– Powel Marszalek, coordination of monetary and fiscal policy, the poznan university of economics, volume 3, number 2, 2003.

42– Bernard Laurens, Enrique G, de la piedra, coordination of monetary and fiscal policy, international monetary fund, working paper, no 25, march 1988.